Cahiers du CREAD n°61, 3ème trimestre 2002, pages 83-123 (arabe).

الزبير عروس*

الفقر بالجزائر

الظاهرة، الأسباب و دور جمعيات النوع الاجتماعي في مواجهته

تتناول هذه الدراسة دور الحركة الجمعوية بالجزائر و قطاع جمعيات النوع الاجتماعي (gender)، خاصة في التعامل مع الواقع الذي أنتجته التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منها مصنف سنة 1985. كما تتناول الظروف الاجتماعية و القانونية التي تتحكم في أداء هذه الحركة بكل مكوناتها الفاعلة سلبا و إيجابا لمواجهة ظاهرة الفقر المتزايد في ظرف تخلت فيه الدولة عن صلاحياتها كعون أساسي منظم للحياة الاقتصادية و حجمت دورها اتجاه المواطن و قضاياه الاجتماعية، مما أدى إلى ظاهرة الفقر. هذه الظاهرة التي كانت كامنة تاريخيا واجتماعيا لكن محرم النطق بها سياسيا و إيديولوجيا أصبحت من قضايا التجنيد السياسي، سواء على مستوى خطاب الدولة الرسمي أو المعارض الطامح لإدارة شؤونها.

1 ـ الوضع الاقتصادي والاجتماعي

1.1. انتشار الفقر

منذ سنة 1987، أخذ الفقر يتقدم في الجزائر و ينتشر بين فئات اجتماعية كانت بمنأى عنه لوقت قريب. هذه الظاهرة التي خرجت من دائرة المحرم الناطق به إلى مفهوم متداول على مستوى الخطاب السياسي و الإعلامي, و تم تناولها من حيث الدراسة سنة 1988 في إطار المسح العام الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء حول الإنفاق المنزلي, وأتبع بمسح وطني آخر حول المستوى المعيشي العام للجزائريين. هذا، و لقد وظفت معطيات هذين المسحين في الدراسة التي قام بها البنك الدولي وقدمتها سنة 1997 و تمّ التركيز فيها على قضايا: النمو, الشغل والفقر. بينت هذه الدراسة أن:

· نسبة الفقر ارتفعت ما بين سنة 1988 وسنة 1995 بشكل ملفت للنظر, نتيجة الركود الاقتصادي العام الذي ظل يعانيه الاقتصاد الجزائري, هذه النسبة زادت في الارتفاع في السنوات الموالية بالرغم من محاولات الإنعاش الاقتصادي و إستراتيجيات محاربة الفقر التي أخذت شكل الصخب الإعلامي ابتداء من سنة 1999.

· وصل عدد فقراء الجزائر الذين يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر سنة 1995 أربعة ملايين فرد، و هو ما يعادل نسبة 14 % من مجموع السكان الذين بلغ تعدادهم أكثر من 28 مليون[1]، كما بلغ المجموع الكلي للفقراء الذين يعيشون تحت الحد الأقصى للفقر 6,5 مليون فرد و هو ما يعادل نسبة 22.6 % من مجموع السكان لذات السنة.

· في سنة 1988 كان 2, 85 مليون فرد أو ما يعادل 12,2 % من السكان يعيشون تحت الحد الأدنى للعيش و المقدر ب 10,368 دينار جزائري أو ما يعادل 299 دولار أمريكي سنويا للفرد الواحد. هذا العدد الإجمالي زاد في الارتفاع و بشكل موسع عموديا و أفقيا منذ بداية الأزمة السياسية و الأمنية الحادة.

إنها مؤشرات مخيفة تدل على مدى تفشي ظاهرة الفقر بالجزائر و التي قدَّر حجمَها تقريرُ حجمها تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي سنة 1998 بأزيد من أحد عشر مليون فرد[2] لمجموع مكونات المؤشرات الثلاث للفقر المثبتة في الجدولين الموالين و المستخرجين من تقرير الندوة الوطنية لمحاربة الفقر سنة 2000. بل و يذهب التقرير الأخير الصادر عن مفتشية العمل أن عدد الذين يعيشون تحت مستوى الفقر قد وصل سنة 2001 إلى 14 مليون فرد و هي نسبة عالية مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان إذ تمثل حوالي 50 %.

جدول رقم 1: **مؤشرات الفقر على المستوى الوطني بين 1988 - 1995**

مؤشرات الفقر /السنة	1988			1995		
	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	على المستوى الوطني	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	على المستوى الوطني
الأدنى: 10.943 دج	1,9	5,2	3,6	3,6	7,8	5,7
المتوسط:14.827 دج	4,8	11,0	8,1	8,9	19,3	14,1
الأقصى: 18.191 دج	7,3	16,6	12,2	14,7	30,3	22,6

جدول رقم 2: **عدد الفقراء اللذين يعيشون الفقر بمستوياته الثلاثة على المستوى الوطني (000')**

	1988			1995		
	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	على المستوى الوطني	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	على المستوى الوطني
الفقر الأقصى	210,5	639,5	849	504,3	1.107,1	1.611,4
الفقر المتوسط	531,7	1.352,7	1.884	1.246,8	2.739,3	3.986
الفقر الأدنى	808,6	2.041,4	2.850	2.059,4	4.300,6	6.360

المصدر: تقرير البنك العالمي رقم 16618 ـ (AL) بتصرف

2.1. لكن من هم فقراء الجزائر تحديدا؟

إنهم الفئة الاجتماعية التي تتضمن تحديدا، كما بينته المقاربات الميدانية، عمال الأرض الذين يعيشون على منتجات أراضيهم، عمال و رعاة المناطق السهبية، العمال المشتغلين في الميدان الزراعي والذين ليست بحوزتهم قطعة أرض، العمال الذين سرحوا من مناصب عملهم نتيجة لبرامج الإصلاحات الاقتصادية التي قضت على" دستورية العمل القار". هذا و تتمثل أفقر الفئات وأضعفها في المكون العام "لجماهير الفقراء" في: العجزة، المعاقين بفئاتهم الثلاث, النساء, و بصفة أعم إنهم الأسر التي تكون مدخولها من الحد الأدنى للأجر القاعدي و المقدر ب 8000 دينار جزائري. و أخيرا ضحايا العنف المسلح الذين بالرغم من محاولات تجاوز الظرف الذي أنتج وضعهم من الناحية التنظيمية ابتداء من سنة 1995 و من الناحية السياسية ابتداء من سنة 1997 و أمنيا مع بدايات سنة 1997, إلا أن الغلبة كانت للوضع الاقتصادي وآثاره على أداء مكونات تنظيمات المجتمع الجزائري التضامنية, خاصة تلك العوامل التي تتحكم في أداء مكونات

الحركة الجمعوية، من حيث الالتزام، الحقوق و الواجبات اتجاه الفئات الاجتماعية التي تشمل موضوع فعلها الاجتماعي واحد قضاياه الأساسية التي تدافع عنها في مواجهة العوامل المؤثرة فيها و منها الوضع الأمني العام و مآسيه التدميرية التي مست جميع الفئات الاجتماعية. أضف إلى ذلك برامج إعادة الهيكلة و ما نتج عن تطبيقاتها من انعكاسات سلبية على شرائح اجتماعية واسعة, خاصة الأطفال, النساء و العجزة، هاته الفئات الثلاث التي مستها في عمق الوجود برامج الإصلاح الهيكلي سواء على مستوى الوظيفة المناسبة أو التمدّرس وأوضاعه بالنسبة للأطفال. إنها فئات كان لإصلاح القطاع التجاري المنتج و ما صاحبه من إجراءات مفروضة تحد من إمكانيات تدخل الدولة أثاره على الفئات الثلاث نتيجة الممارسات الجديدة الشبه اقتصادية التي مست جوانبها التطبيقية الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا في بنية المجتمع الجزائري نتيجة تخلي الدولة عن التزاماتها و منها سياسة الحماية الاجتماعية و فلسفة مناصب الشغل القارة مما أدى إلى ضعف أو تجميد قيم التضامن؛ بالإضافة إلى الارتفاع الرهيب في نسب البطالة و ازدياد أعدادها مع تقدم خطوات تطبيق برنامج الإصلاحات الهيكلية دون آفاق سياسة و اقتصادية راشدة ترفع من نسب النمو و تستوعب الأرقام المتزايدة للشباب الباحث عن مناصب الشغل و التي تتراوح أعدادهم ما بين 200.000 إلى 300.000 سنويا بتنوع درجات تكوينهم، اختصاصاتهم و إمكانياتهم المهنية و نوعهم الاجتماعي منذ بداية سياسة إعادة الهيكلة.

إنهم فقراء الجزائر الذين يعيش معظمهم في المناطق الريفية المنسية و المرأة منهم بصفة خاصة لأسباب اجتماعية ترجع في الأساس إلى طبيعة تمركز مناصب الشغل في المناطق الحضرية و التي لا تعطي الفرصة للمرأة لملاحقة فرص الشغل النائية عن مراكز عيشها الاجتماعي.

لكن الفقر قد أدرك في المناطق العمرانية الحضرية حيث نجد عدد العائلات الفقيرة يتزايد و بشكل كبير، في علاقة طردية لمكونات فئاتها العمرية و درجة حظوظها من حيث نسبة التمدرس[3], إلى جانب الموجات الجديدة من فقراء أطراف المدن الذين دفعتهم الظروف الأمنية إلى هجرة مناطق معيشتهم و الاستقرار على أطراف المدن بحثا عن الأمان.

الأسباب المباشرة لتزايد ظاهرة الفقر و الإفقار بالجزائر، يمكن إجمالها في الآتي:

- **ضعف الناتج الداخلي الخام:** إذ لم يعرف إلا نسبة نمو متواضعة و صلت إلى 2,7 % في السنة ما بين 1980 و 1990 و 1,2 % ما بين 1990 و 1998، بالرغم من ارتفاع نسبة النمو أثناء هذه السنوات الأخيرة 5,5 %.

- **ضعف الدخل المنزلي:** إذ حسب دراسة للديوان الوطني للإحصاء لسنة 1996 حول اليد العاملة، فإن 30 % من الأجراء يتلقون 6000 دينار جزائر في الشهر، و هو ما يمثل بالنسبة للعائلة المشكلّة من ستة أشخاص دخلا يساوي الحد الأدنى للفقر و المقدر بـ 14,827 دينار للفرد في السنة و هذا له تأثيره على المرأة ربة البيت الكافلة خاصة.

- **ضعف الأجر** و عدم مسايرته وتيرة الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية خاصة منذ سنة 1990، علما أن الأجر العام لا يصل في أغلب الأحوال الحد الأدنى لـلعيش و الذي قدرناه ميدانيا في دراسة سابقة بعشرين ألف دينار شهريا للأسرة المتوسطة العدد (06). هذا أدى بدوره إلى ضعف الادخار و بالتالي إلى محدودية الإمكانيات الذاتية التي تساهم في خلق المشاريع المستقلة للتوظيف والمساهمة في محاولات الخروج من دائرة القفر.

· **الضغط الديموغرافي:** يعتبر معدل النمو السكاني بالجزائر من أكثر المعدلات ارتفاعا، إذ يتجاوز المقاييس العالمية حيث و صل ما بين سنوات 1980 و 1990 إلى 2,4 % و 2,1% ما بين سنوات 1990 و 1998 الشيء الذي أدى إلى إرتفاع الحجم المتوسط للأسرة الجزائرية و المتكونة من 6 أفراد، مع ضعف الدخل وإمكانيات التشغيل المشار إليهما سابقا. معدل النمو السكاني هذا أول ضحاياه المرأة و التي تعاني من التهميش تقليديا مع قلّة التمدرس في المحيط الريفي بالخصوص، إلى جانب معاناتها من إشكالية التسرب المدرسي لأسباب اجتماعية على المستوى الريفي خاصة. أضف إلى ذلك ضعف مشاركتها على مستوى الوظيفة و اتخاذ القرار والمعاناة من عدم المشاركة في فرص التكوين المهني ما عدا تلك التي توفرها الجمعيات الخيرية و الإسلامية منها خاصة و في مجالات محدودة بعينها مع قلّة إمكانية الحصول على المساعدات المادية المباشرة للقيام بنشاط منزلي ذي طبيعة إنتاجية نفعية. هذا بالرغم من الإحصائيات التي تشير إلى كون المرأة تأتي على رأس 11,6 % من الأسرة الجزائرية سنة 1998 و في بعض المراكز العمرانية الرئيسية ترتفع هذه النسبة إلى 12,6 %، و هذا يعني إذا كانت الأسرة كافلتها امرأة فإن مجموع أفرادها يعيشون تحت الحد في أكثر الحالات رصدا[4].

2 ـ الحالة العامة للسكان

يعتبر السكن من أكثر قضايا المجتمع تعقُّدا و مثارة للانشغال, الأمر الذي دفع بالقائمين على الفدرالية الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان إلى تخصيص جزء هام من تقرير المنظمة رقم 319 لشهر نوفمبر 2001 لهذه المعضلة والتي تتمثل في العجز الذي تعرفه حظيرة السكن والمقدر بأكثر من مليون وحدة سكنية بينما وتيرة الإنجاز لا تتجاوز الثمانين ألف وحدة سكنية في السنة إلى جانب التكديس الذي تعرفه المساكن والمقدر بـ 7,1 فردا في السكن الواحد, إضافة إلى ذلك، تعرف 52% من مساكن المدن تكديسا للأفراد يتراوح ما بين 15 إلى 20 فرد في مساحات ضيقة و 30% من المساكن تعرف زيادة محرجة في عدد الأفراد القاطنين بها و 28% تعرف زيادة غير مقبولة على الإطلاق.

إضافة إلى هذا، يوجد 600 ألف سكن في حالة سيئة جدا حسب تقديرات الديوان الوطني للسكن في بداية سنة 2002. و قد سجلت الجزائر العاصمة لوحدها أكثر من 3000 بناية سكنية مهددة بالانهيار و 3500 سكن فوضوي مقام على سطوح العمارات [5] في الأحياء الشعبية، و زاد من حدّة تدهور الحالة العامة للسكن بالجزائر الوضع الأمني الخطير على مستوى الأرياف خاصة مما أدى إلى نزوح جماعي إلى الأماكن الأكثر أمنا على أطراف المدن الكبرى فتفاقمت ظاهرة البيوت القصديرية على مستوى كل التراب الوطني.

1.2. البطالة

زاد من المعاناة العامة للسكان بالجزائر ارتفاع نسبة البطالة و التي قدرها الديوان الوطني للإحصاء سنة 2001 بـ 26% من المجموع الإجمالي لليد العاملة الناشطة أو ما يعادل من حيث العدد 2,5 مليون بطال من مجموع اليد العاملة الناشطة والتي قدرت مع بداية سنة 2002 بحوالي 8,7 مليون. يمثل الرّجال من هذا العدد نسبة 85% والنساء نسبة 15%، ويتوقع ارتفاع في نسبة البطالة نتيجة نسبة النمو الاقتصادي الضعيفة والتي لم تتجاوز 4 % حسب تقديرات البنك الدولي لسنة2001 و التي كان يفترض أن تتجاوز نسبة 7% خارج نطاق قطاع المحروقات لتجاوز التوقعات الكارثية و التي تقدر ارتفاع نسبة البطالة إلى 37% من مجموع اليد العاملة الناشطة و

ذلك في السنوات القادمة[6]. و إن كان واقع البطالة حاليا ليس بالبعيد عنها حيث كشف تقرير أعدّته **الوكالة الوطنية للتشغيل** أن نسبة البطالة لسنة 2001 بلغت 26 % و 70% منها تتشكل من فئة الشباب[7]. سوق العمل إذن، ميزه التوتر الشديد وذلك لأسباب عدة منها:

· بالرغم من التراجع الإيجابي الذي عرفته خطّة تسريح العمال إلا أن الصيغ الجديدة التي اعتمدت لتخسيس (Dégraissage) المؤسسة الاقتصادية من اليد العاملة الزائدة و القائمة على الذهاب الإرادي أدت إلى فقدان أكثر من 250 ألف منصب شغل ما بين سنة 1998 و سنة 2000.

· الارتفاع المتزايد في أعداد اليد العاملة الجديدة و الطالبة لمناصب الشغل والتي كانت تقدر سنة 1990 بـ 250.000 طلب عمل وصلت في بداية سنة 2002 إلى عدد يتراوح ما بين 325.000 إلى 350.000 لا تتجاوز نسبة الذين يظفرون بعمل من هذا العدد الإجمالي إلا 8% إلى 9%, و هذا يرجع بدوره إلى تقلص قدرة استيعاب المؤسسة الاقتصادية لليد العاملة الجديدة.

· تصفية عدد كبير من المؤسسات ما بين سنة 1995 و سنة 2000 و إلغاء ما يقارب 300 ألف منصب عمل غير قابلة للتعويض بالإضافة إلى إرتفاع العدد الإجمالي من المطرودين من مناصب عملهم نتيجة للآثار المباشرة لبرنامج الإصلاحات الهيكلية والذين يقدر عددهم بـ 405 ألف منصب[8] و ضياع أكثر من 100 ألف منصب شغل نتيجة أعمال التخريب التي مست المؤسسات الاقتصادية مع بداية العنف المسلح سنة 1992. هذا التخريب اخذ شكلا مركزا ما بين سنة 1995 و سنة 1997.

هذه بعض المؤشرات عن الوضع العام لسوق العمل و حالته المتأزمة المقرونة بمظاهر أخرى فيها الكثير من الدلائل عن تدهور الحالة العامة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع الجزائري و منها: التجاوزات وعدم التقييد بالقوانين من قبل أرباب العمل وتفشي ظاهرة العمل غير المصرح في المؤسسات العمومية و الخاصة, إلى جانب عدم التقييد بالشروط الصحية و الأمنية مما أدى إلى الارتفاع الكبير للأمراض المهنية. هذه الوضعية تدل عليها نتائج عمليات المراقبة التي قامت بها مفتشية العمل و البالغة 27 ألف عملية تفتيش سنة 2001 و التي أسفرت عن إصدار 18107 ملاحظة و 25719 إنذار و 5439 محضر[9].

2.2. الصحـة

الحالة العامة لصحة السكان تعبر عنها العودة المكثفة لأمراض الفقر و التي كشفت عنها عدّة ملتقيات علمية منها الملتقى الطبي الذي عقد في مدينة سكيكدة في 19 مارس 2002 و الذي كشف فيه عن وجود 80 ألف فرد بالغ و مليون طفل مصاب بداء الربو إلى جانب اتساع الرقعة الجغرافية للإصابة بالسل أين تمّ تسجيل 1000 حالة خلال سنة 2001 فقط. و من الولايات المثال لعودة أمراض الفقر هذه ولاية تيبازة التي تؤكد بها تقارير وحدات الكشف و المتابعة الصحية في الوسط المدرسي عن العودة القوية لأمراض الفقر في أوساط التلاميذ, إذ كشفت الفحوص الدورية المجراة على التلاميذ المتمدرسين عن وجود ما لا يقل عن 1260 حالة إصابة بداء الجرب من مجموع التعداد الإجمالي لتلاميذ الولاية لسنة 2001 كما تمّ تسجيل 2140 تلميذ حامل للقمل, هذا إلى جانب الأمراض المتعلقة بالوسط المدرسي حيث تم تسجيل في هذا السياق 3437 حالة منها 745 حالة اضطراب في السلوك و 701 حالة خاصة بمشاكل النطق و 2032 حالة لداء الغدد و 2559 حالة مرض التبول. أضف إلى ذلك الارتفاع المقلق

في حالات الأمراض النفسية, علاوة على 2030 حالة إصابة بمرض الغدة الدرقية الناتج عن النقص في مادة اليود هذا على مستوى دائرتين من دوائر الولاية[10], بينما سجلت نسبة 74,44% من التلاميذ المصابين بتسوس الأسنان.[11]

تأزم الوضع الصحي لتلاميذ ولاية تيبازة التي تعتبر امتدادا طبيعيا للجزائر العاصمة يرجع بالأساس إلى سوء الأحوال الاجتماعية التي تعيشها الأسرة الجزائرية عموما والتي انعكست سلبا على الوضع لصحة للسكان الذي زاد سوءا مع الارتفاع المذهل في أسعار الأدوية.

سوء العيش هذا زاد من حدّته برامج الإصلاحات الاقتصادية المتعددة و التي فشلت في تحقيق الغاية المرجوة منها نتيجة جملة من النقائص الكامنة في الاقتصاد الجزائري و منها:

· خضوع ميزانية مدفوعات الدولة و ميزانية المدفوعات لإنتاج وصناعة المحروقات و علاقتها مع تقلبات الأسعار على المستوى الدولي، مع غياب واضح لاستراتيجية للاستفادة وتوظيف الفائض في ميادين التنمية المستديمة في حالة تلائم أسعار النفط على المستوى العالمي مع متطلبات التنمية على المستوى المحلى.

· اعتماد المحصل من المحروقات كمصدر أساسي لتسديد الديون الخارجية.

· هيمنة هذا المحصل على مجمل التعاملات التجارية الخارجية للجزائر و التي تمثل 90 % من المُصدر و 30 % من مجمل الإنتاج الداخلي الخام و 56 % من عائدات خزينة الدولة سنة 1999، مما يعطي للعامل الخارجي الدور الموجه الأكبر في عملية أداء الاقتصاد الجزائري.

· عدم القدرة على التصرف الاقتصادي المتلائم مع القضايا الاجتماعية الأساسية، مما أدى إلى تضخم نسب البطالة و ازدياد أعدادها بأعداد جديدة من ذوي مناصب الشغل القارة و بالتالي تضخم عدد الفقراء على مستوى كل الفئات المكونة للمجتمع الجزائري.

· سياسة التردد في تطبيق برامج إعادة الهيكلة على الشركات الإنتاجية العامة الكبرى نتيجة ثقل المديونية المتراكمة و ثقل التكلفة الاجتماعية في حالة حلها.

3.2. جيوب الفقر بالجزائر*

توجد جيوب مكثفة للفقر على مستوى كافة مناطق القطر الجزائري، وتختلف أسباب تواجدها باختلاف مناطقها من حيث الطبيعة المناخية والأشكال العمرانية و نستطيع تحديد بعض مناطقها خاصة في المناطق الجبلية بولايات باتنة، البويرة، تيزي وزو، جيجل، سكيكدة، المدية، غيليزان، معسكر، تلمسان و سيدي بلعباس. أضف إلى ذلك المناطق السهبية الجافة في الهضاب الوسطى من الجزائر ولا سيما في ولايات تبسة، خنشلة، بسكرة، أم البواقي، سوق أهراس، ميلة، مسيلة، الجلفة، تيارت، سعيدة، الأغواط و البيض. و نجد الفقر أكثر تجذرا في المناطق الجافة في الجنوب الجزائري و هذا يبعد المناطق الأكثر نشاطا اقتصاديا من هذه الظاهرة كما توضحه جيوب النموذج التي يتقدمها على النحو التالي:

1.2.3. جيوب الفقر في ولاية سكيكدة الصناعية

جدول رقم 3

المعوزون	المعوزين بدون أي دخل و لكن تحصلون على مساعدة من طرف الدولة	المعوزين بدون أي دخل و لا مساعدة من طرف الدولة					عدد الأشخاص دون المستوى المعيشي 200دج
	المساعدة الإجتماعية		الشبكة الاجتماعية				
البلديات	عدد الجيوب	عدد المعوقين	عدد المسنين	IAIG***	AFS**	مجموع	
الكل	110	60	159	160	50	460	889	779
بني زيد	304	18	57	60	35	190	360	307
الشرايع	37	22	59	60	30	200	371	319
اولاد أعطية	176	37	34	60	60	250	441	344
وادى الزهور	35	12	17	50	33	260	372	327
خناق مايون	17	18	14	50	20	185	287	249
الزيكونة	401	18	63	60	50	200	391	323
فنوغ	252	16	19	30	32	100	197	149
صالوس	280	95	172	100	50	450	867	722
بين الويدان	143	27	54	30	28	185	324	269
كركرة	150	27	132	60	32	360	611	552
ام الطوب	109	68	74	70	36	280	528	424
عين القشرة	150	43	40	100	65	380	628	520
ولجة بوالبوط	139	11	20	60	30	125	246	205
سيدي مزغيش	79	32	88	60	48	370	598	518
بني ولبان	131	33	67	60	50	410	620	537
عين بوزيان	172	15	11	50	30	110	216	171
عين الزويت	11	09	03	10	28	70	120	83
المجموع	2696	561	1083	1130	707	4585	8066	6798

هذا الجدول يوضح لنا حاجة منطقة شرق ولاية سكيكدة إلى فعل جمعوي مصوب يركز نشاطه على ثلاث فئات اجتماعية و هى المعوقين حركيا المكفوفين و المسنين.

2.3.2. جيوب الفقر بولاية تلمسان

توضح المصنفات الرقمية التالية بعض جيوب الفقر المنتشرة بهذه الولاية بالرغم من إمكانياتها الاقتصادية الكامنة.

مصنف الأرقام الأول

تعبر أرقام هذا المصنف الحالة العامة لمجموعة سكانية تعيش في منطقة جبلية تنأى عن مراكز العمران و تبرز ضرورة الفعل الجمعوي المركز على المستوى الصحي، الاجتماعي و التربوي في مجموعة من البلديات التي تقع في الجنوب الشرقي من مركز الولاية و تتكون من أربعة دوائر و خمسة بلديات و هي: بنى بوسعيد، البوحى ، سيدي جيلالي، بني عزايل.

معطيات حول السكان:

مجموع السكان: 52326

- الأميون: 6802 - السكان النشطون: 10675 - نسبة البطالة: 24 %

معطيات حول وضعية السكن:

- حسن: 35 % - مقبول: 33 % - قديم: 14 % - غير مستقر: 12 %

التمدرس

- السكان في سن التمدرس: 10473 - عدد المتمدرسين: غير محدد

وسائل النقل: غير كافية

الصحة:

ـ عيادات متعددة الخدمات:01 ـ قطاعات صحية:01

ـ قاعات العلاج: 6 ـ عيادات الولادة:01

هياكل التربية و التكوين:

ـ الابتدائي: 27 ـ المتوسط: 07 ـ الثانوي: 02

ـ مراكز التكوين المهني: منعدمة

قطاعات النشاط القائمة:

ـ الصناعة: منعدم ـ الإدارة: قائم ـ الفلاحة: قائم ـ الحرف: قائم

مصنف الأرقام الثاني

يبرز هذا المصنف الثاني من الأرقام جملة من المعطيات تحدد ظروف معيشة مجموعة سكانية تعيش في منطقة سهبية رعوية محددة إداريا بدائرتين و ثلاث بلديات.

الدوائر: أولاد ميمون، سبدو.

البلديات: أولاد لخضر، بني سنوس و الغور .

المجموعة السكانية في حاجة إلى جملة من الجمعيات الفئوية يركز فعلها الجمعوي المصوب على الصحة، الأحوال المعيشية، الاجتماعية و التربوية كما توضحه المعطيات الإحصائية التالية:

معطيات حول السكان:

مجموع السكان: 16264

ـ الأميون: 2927 ـ السكان النشطون: 4072 ـ نسبة البطالة: 23 %

معطيات حول وضعية السكن:

ـ حسن 26 % ـ مقبول 38 % ـ قديم 22 % ـ غير مستقر 14 %

التمدرس:

ـ سكان في سن التمدرس: 3578 ـ عدد المتمدرسين: 3364

النقـل: وسائل النقل غير كافية

الصحة:

الـهياكل الصحية:

ـ العيادات المتعددة الخدمات:00 ـ قطاعات صحية: 00

ـ قاعات العلاج: 12 ـ عيادات الولادة: 00

التربية و التكوين:

هياكل التربية و التكوين المهني:

ـ الابتدائي: 11 ـ المتوسط: 03 ـ الثانوي: 00 ـ مراكز التكوين المهني: 00

قطاعات النشاط القائمة:

ـ الصناعة: منعدم ـ الإدارة: قائم ـ الفلاحة: قائم ـ الحرف: منعدم

أما المنطقة الموالية التي توضح الحالة الاجتماعية لسكانها مصنف الارقام الثالث من جملة مصنفات الأرقام المبينة لجيوب الفقر في ولاية تلمسان، هي منطقة جبلية محاصرة، تحتاج إلى فعل جمعوي مصوب على القضايا الصحية، الاجتماعية و التربوية خاصة في دوائرها الاربع و هي الحناين، عرمش، فلاوسن، الحناية و بلدياتها الاربع و هي: بني خالد، بني عراوسوس، فلوسن، و المعطيات حول سكان هذه المنطقة هي:

معطيات حول السكان:

مجموع السكان: 29711

ـ الاميون: 4673 ـ السكان النشطون: 7787 ـ نسبة البطالة: 22 %

معطيات حول وضعية السكن:

ـ حسن: 30 % ـ مقبول: 42 % ـ قديم: 16 % ـ غير مستقر: 12 %

التمدرس:

ـ سكان في سن التمدرس: 6273 ـ عدد المتمدرسين: 5899.

النقل: غير كافي

الصحة:

ـ عيادات متعددة الخدمات: 00 ـ قطاعات صحية: 01

ـ قاعات العلاج: 12 ـ عيادات الولادة: 00

التربية و التكوين:

ـ الابتدائي: 16 ـ المتوسط: 03 ـ الثانوي: 01 ـ مراكز التكوين المهني: 00

قطاعات النشاط القائمة:

ـ الصناعة: منعدم ـ الادارة: قائم ـ الفلاحة: قائم ـ الحرف: قائم

المنطقة الموالية التي يتناول مصنف الأرقام الرابع حالتها الاجتماعية و حاجتها إلى فعل جمعوي مصوب يركز على القضايا الاقتصادية التربوية و الصحية و التي تعتبر من اكبر المناطق التي عانت من ظروف الأزمة الأمنية و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية، و التي زاد من حّدتها الجفاف الذي تعاني منه المنطقة في الأعوام الأخيرة مما أدى إلى تقلص في النشاط الاقتصادي و ارتفاع نسبة البطالة في دوائرها الثلاث و هي: الرمشى، شيطوان عين تلوت و بلدياتها الأربع هي بني الشيوح، فحول، عميور وعين فحالة، الشيء الذي يتطلب عملا جمعويا جادا مدعما و مصوبا اتجاه القضايا الصحية الاجتماعية و التربوية، و هو ما تبرزه المعطيات حول سكانها على النحو التالي:

معطيات حول السكان:

مجموع السكان: 38623

- الاميون: 6179 - السكان النشطون: 9247 - نسبة البطالة: 21 %

وضعية السكن:

- حسن 32 % - مقبول: 36 % - قديم: 14 % - غير مستقر: 18 %

التمدرس:

- السكان في سن التمدرس: 7332 - عدد المتمدرسين: 6694

النقل: غير كافي

الصحة:

- عيادات متعددة الخدمات: 00 - قطاعات صحية: 02

- قاعات العلاج: 20 - عيادات الولادة: 00

التربية و التكوين:

- الابتدائي: 16 - المتوسط: 04 الثانوي: 00 - مراكز التكوين المهني: 00

قطاعات النشاط القائمة:

- الصناعة: قائم - الإدارة: قائم - الفلاحة: قائم - الحرف: غير قائم

المصنف الخامس و الأخير يوضح واقع منطقة دون أدنى مستويات التنمية و تشمل أربعة دوائر و هي باب العسة، الغزوات، فلوس و صبرة و أربعة بلديات و هي: السوانى تيافت، ياغرومراسن و عين الكبيرة و تقع جميعها في شرق شمال الولاية. تحتاج هذه المناطق إلى فعل جمعوي محلى و وطني مركز يشمل ميادين البيئة، الصحة، التربية، المساعدة الاجتماعية ومحاربة البطالة، كما يتضح ذلك من خلال الواقع الاحصائى الوارد في المصنف الخامس الآتي ذكره:

معطيات حول السكان:

مجموع السكان: 35566

- الأميون: 5990 - السكان النشطون: 7966 - نسبة البطالة: 23 %

وضعية السكن :

- حسن: 25 % - مقبول: 45 % - قديم: 20 % - غير مستقر: 10 % .

التمدرس:

- السكان في سن التمدرس: 5909 - عدد المتمدرسين: 5558

هياكل التربية و التكوين:

- الابتدائي:24 - المتوسط: 19 - الثانوي: غير محدد - مراكز التكوين: 00

الصحة:

- عيادات متعددة الخدمات: 00 - قطاعات صحية: 00

- قاعات العلاج: 19 - عيادات الولادة: 00

المصنفات الخمسة هذه تشير معطياتها الخاصة بهياكل التربية، التعليم و الصحة أن المرأة هي حلقة الضعف الكبرى في جيوب الفقر هذه.

الواقع الاجتماعي في مستوياته المتعددة الذي توضحه الجداول الآتية بالأرقام و النسب، تتعامل معه نظريا ترسانة كبيرة من قطاع الجمعيات يصل عددها حسب قوائم سنة 1994 إلى 1264.

لكن هذا الأرقام ما هي إلاّ أرقام تسجيل تقوم على نية التأسيس، أما الواقع الفعلي فتبنيه الأرقام الفعلية المعدة في جويلية و المستخرجة السجلات الرسمية لولاية تلمسان و هي أرقام اقل ما يقال عنها إنها تنأى بفعل الواقع مع أرقام وزارة الداخلية و تتماشى مع تصريحات السلطات الرسمية على مستوى ولاية تلمسان و التي نرى أن الفاعل من الجمعيات على مستوى الواقع اقل بكثير حتى بالنسبة للمسجل منها على مستوى دوائر الولاية ذاتها مع الضعف الشبه الكلي للجمعيات الخاصة بالنوع الاجتماعي، ما عدا تلك التي تعلن صراحة انتماءها للاتحاد النسائي، على حين تركز فعلها على ترقية المرأة اجتماعيا و ثقافيا و هو ما توضحه بعض معطيات الجدول الموالي:

جدول رقم 4: **جمعيات ولاية تلمسان بالفئات و بالبلديات (مقرر 29-09-1999)**

قائمة الجمعيات بلديات	إدماج الشباب	شباب	رياضة	ثقافة	رياضة	أولياء التلاميذ	خيرية	اجتماعية	دينية	معوقين	مزارعين	مجموع
اولاد ميمون	/	/	2	/	/	/	/	/	/	/	1	3
عين تلو	/	/	1	/	/	/	/	/	/	/	6	7
عين يوسف	/	/	2	/	/	/	/	1	/	/	/	3
الرمشي	2	2	4	7	21	6	2	2	/	1	6	52
القحول	/	/	1	/	/	/	/	/	/	/	/	1
الحنية	/	/	5	/	/	/	2	2	/	/	1	8
بني سنوس	/	/	1	/	/	/	/	/	/	/	/	1
عزايل	/	/	1	/	/	/	/	/	/	/	/	1
بني بوسعيد	/	/	1	/	/	/	/	/	/	/	/	1
سيدي عبدلي	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
عين النحالة	/	/	1	/	/	/	/	/	/	/	/	1
دار يغمورا سن	/	2	/	1	2	/	/	/	/	/	/	3
كيدك	/	1	1	1	1	/	/	/	/	/	/	4
بوحلو	/	5	1	3	5	/	/	/	4	/	/	13
تلمسان	/	/	21	27	/	/	29	29	/	/	/	96
صبرا	/	6	4	6	6	/	/	/	11	/	/	33
سواني	/	/	2	/	/	/	/	/	/	/	/	2
الغزوات	/	/	4	/	/	/	/	/	/	/	1	5
سواحلية	/	9	1	2	6	/	/	/	/	/	/	13
ندرومة	1	7	4	3	7	1	2	2	/	/	/	24
الجبالة	/	7	1	1	7	/	/	/	/	/	/	16
فلوسن	/	/	2	/	/	/	/	/	/	/	/	2
عين فايتح	/	/	1	/	/	/	/	/	/	/	/	1
عميورا	/	/	1	/	/	/	/	/	/	/	/	1
شكوان	/	/	3	/	/	/	/	/	/	/	1	4
عين الفزة	/	/	2	/	/	/	/	/	/	/	1	3
بن سكران	/	/	4	/	/	/	/	/	/	/	/	4
كري بني هديل	/	/	2	/	/	/	/	/	/	/	/	2
بني مسطر	/	/	3	/	/	/	/	/	/	/	/	3
المنصورة	/	/	3	/	/	/	5	5	/	/	2	19
مرسى بلميدي	/	/	3	/	/	/	/	/	/	/	/	3
العريش	/	/	2	/	/	/	/	/	/	/	1	3
الفور	/	/	2	/	/	/	/	/	/	/	1	3
السبدو	/	/	5	/	/	/	4	4	/	/	2	15
مغنية	/	/	9	/	/	/	6	/	/	/	2	17
حمام بوغرار	/	1	1	1	1	/	/	6	/	/	/	10
سيدي مجاهد	/	/	1	/	/	/	/	/	/	/	/	1
سيدي الجلالي	/	/	3	/	/	/	1	1	/	/	1	5
الوهي	/	/	2	/	/	/	/	/	/	/	/	2
حمام عنان	/	/	3	/	/	/	/	/	/	/	/	3

الملاحظ على معطيات هذا الجدول هو الغياب الكلي لجمعيات النوع الاجتماعي العاملة في ميدان ترقية المرأة على مستوى الريف التلمساني. هذه الملاحظة التي يمكن تعميمها على بقية الولايات الأخرى، تعميم يبرره الواقع الميداني الذي أثبتته المعاينة المباشرة أثناء إعداد هذه الدارسة.

3.3.2. جيوب الفقر بولاية عنابة

واقع ولاية عنابة لا يختلف كثيرا عن واقع ولاية تلمسان بالرغم من كون ولاية عنابة تعتبر من أغنى ولايات الجزائر نظرا لكونها احد مركز الصناعات الثقيلة بالجزائر إلى جانب طاقتها الزراعية و السياحية. لكن هذا الواقع الاقتصادي التفضيلي يخفي وراءه عدة قضايا مأساوية تتعلق بالوضع المعيشي للسكان، سواء على المستوى البيئي، البطالة و انتشار ظاهرة الفقر مما يتطلب فعلا جمعويا مركزا و مصوبا و هو ما تؤكده حالة جيوب الفقر المحصاة من طرف مصالح الولاية و هي:

1. **بلدية عنابة:** مقر الولاية يوجد بها ستة جيوب للفقر و هي ساحة الأسلحة، حي السيوس، حي سيدي حارب، حي سيدي عيسى، واد الذهب، حى بنى محافر.

2. **بلدية البوني**: يوجد بها جيبان للفقر و هما حى بوخضرة وحى سيدي سالم.

3. **بلدية واد العناب:** سراول، واد زيد.

4. **بلدية سيدي عمار:** و بها جيبان هما دراجي راحم و حجر الديس

5. **بلدية برحال الزراعية:** بها جيب محصى و هو حى تاشة.

6. **بلدية سرايدي:** الفائقة الإمكانيات السياحية و الغابية نذكر من جيوبها جيب عين يبار.

الأربعة عشرة جيبا للفقر و المحصاة رسميا على مستوى دوائر الخدمات الاجتماعية لولاية عنابة تعيش فيها ألف عائلة تعاني من مظاهر الفقر المدقع و تشكل المرأة جزءها الأكبر. تتعامل مع جزء منها تسعة عشرة جمعية حسب التسجيلات و البيانات الرسمية مع كل التحفظات التي تؤكدها الحالة الميدانية و هذه الجمعيات بالتحديد يبينها الجدول التصنيفي المعد من طرف مديرية التنظيم و الشؤون العامة، مكتب الجمعيات لولاية عنابة في 30 جوان 2000، علما أن مجموع الجمعيات على مستوى ولاية عنابة بلغ سنة 1994 حسب القوائم المعدة من طرف وزارة الداخلية 549 جمعية، مع الغياب التام لجمعيات النوع الاجتماعي المتعاملة مع هذا الواقع، ماعدا ثلاث جمعيات وطنية حضورها في هذه الجيوب نسبي و محدود للغاية. هذه الجمعيات هي جمعية النساء المقاولات، و جمعية النساء الجزائريات من أجل التنمية، و جمعية التضامن مع المرأة الريفية.

جدول رقم 5: **حصيلة جمعيات التضامن ـ الاسعاف ـ الاعمال الخيرية الفعلية لولاية عنابة الى غاية 30 جوان 2000**

جدول (5 ـ أ): **بلديـــــة عنابـــــة**

رقم	اسم الجمعية	رقم	اسم الجمعية
01	الجمعية الخيرية لحي جبهة التحرير الوطني	06	الجمعية الخيرية لحي بلعيد بلقاسم السمامة الاستقلالية
02	جمعية الامهات و الابناء في حالة الاهمال	07	الجمعية الخيرية السمامة الاشراق
03	جمعية الاسخلاقة النور	08	جمعية نور الخيرية الثقافية
04	جمعية الشباب المسعفين لولاية عنابة	09	جمعية الاخلاص الخيرية الثقافية
05	جمعية دار الانسانية	10	جمعية الأضلاع الاسعاف، الاعمال الخيرية

جدول (5 ـ ب): **بلديـــــة *البـــوني***

رقم	اسم الجمعية	رقم	اسم الجمعية
01	جمعية النهضة الاجتماعية بوخضرة البوني	02	جمعية الشؤون الاجتماعية بوخضرة البوني

جدول (5 ـ ج): **بلديـــــة *سيـدي عمار***

الرقم	اسم الجمعية
01	جمعية الهدى و التكافل الاجتماعي
02	الجمعية الخيرية البر و الارشاد ـ سيدي عمار ـ
03	جمعية الاعتصام و التكافل الاجتماعي سيدي عمار
04	جمعية الهدى و الدعوة الى الحق لمسجد الهدى
05	جمعية اعلاة و مساعدة المتقاعدين و المحتاجين "رضا" سيدي عمار

جدول (5 ـ د): **بلديـــــة *برحـــال***

الرقم	اسم الجمعية
01	الجمعية الخيرية للشؤون الثقافية و الاجتماعية بالرحال

جدول (5 ـ ه): **بلديـــــة *شطايبـــــي***

الرقم	اسم الجمعية
01	الجمعية الخيرية للشؤون الاجتماعية و الثقافية شطايبي

الملاحظة العامة حول هذا الجدول المتضمن لمجموعة من الجمعيات العاملة نظريا في الميدان الاجتماعي، هي بعدها عن الجمعيات التي يكون نشاط فعلها منصبا و مصوبا اتجاه الفئات المنظمة من المعوقين و النساء خاصة، بل و غياب شبه كلي للجمعيات التي تعمل على ترقية المرأة اجتماعيا و تأهيلها مهنيا.

4.3.2. الحالة الاجتماعية في ولاية تمنراست

مثالنا الأخير الذي يتناول الحالة الاجتماعية لواقع السكان بالجزائر نأخذه من جنوب البلاد و ولاية تمنراست تحديدا، التي تعتبر أكبر ولاية من حيث المساحة على مستوى القطر الجزائري و تبلغ مساحتها 556.181كم^2 [12] وعدد سكانها 150 ألف ساكن حيث لا تتعدى نسبة توزيع سكانها 0.27 ساكن في الكم^2. تعاني هذه الولاية إشكالية التنمية المستديمة لحياة السكان الاجتماعية من عدة جوانب لأسباب عدة منها:

1. تموقع الولاية في أقصى الجنوب الجزائري و تباعد مراكزها العمرانية والإدارية عن بعضها البعض؛ إذ أقرب بلدية لمركز الولاية الإداري يبعد 88 كلم و أبعدها 723 كلم.

أدى هذا العامل الى عرقلة عملية التموين المنظم بالمواد ذات الضرورات الأولية، الشئ الذي ادى الى المضاربات و ارتفاع الاسعار الذي حدّ من امكانيات العيش الملائم لجل سكان الولاية لضعف قدرتهم الشرائية و لضعف و قلة المورد المالي.

2. ضعف شبكة المواصلات و الاتصال، والتي تعتبر أحد المتطلبات الاساسية في عملية التنمية المستديمة.

3. ندرة المصادر المائيه على مستوى منطقة الاهقار، وهنا يدخل مؤشر الفقر الخاص بالمياه ميدان التأشير الإجرائي بل و يعيق هذا العامل عملية التنمية القائمة على الزراعة.

4. ضعف مستوى التأطير على كل مستويات الاداء الاداري الاقتصادي و الاجتماعي، إلى جانب التهميش الكلي للمرأة في هذا المجال، ماعدا الوظائف التي تحتلها النساء القادمات من الشمال.

5. ضعف إمكانيات الإنجاز البشرية، العتاد و المصادر المالية الى جانب صعوبة الحصول على مواد الإنجاز.

هذه العوائق في وجه التنمية المستديمة انعكست سلبا على حياة السكان و من مظاهرها السلبية هذه:

1. ارتفاع نسبة الأمية نتيجة ضعف إمكانيات التمدرس و طرق العيش المتمثل في الترحال للبحث عن مصادر العيش إذ بلغت نسبة الأمية 42.19 % من مجموع سكان الولاية و تعتبر النسبة الثالثة الأعلى على المستوى الوطني المقدر معدله بـ 30.8 % من مجموع السكان العام للجزائر، بل و تصل نسبة الأمية بين النوع الاجتماعي في هذه المنطقة إلى أرقام قياسية، تقدّر بـ 80%.

2. ضعف التغطية الصحية بالرغم من توفير هياكلها القاعدية نتيجة بعد المراكز العمرانية عن بعضها البعض و عدم توفير المعدات اللازمة لإيصال الخدمات الصحية

لذوي الحاجة إليها، إلى جانب ضعف إطارات التأطير الصحي بالرغم من توفير قاعدة الممارسة الصحية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 6

القطاع الصحي لتمزاست				القطاع الصحي لعين صالح		
البنيه الصحيه	المستشفيات	عدد الاسرة	المجموع	المستشفيات	عدد الاسرة	المجموع
المستشفيات	1	210	191 سرير لألف ساكن	2	330	3 أسرة لألف ساكن

3. ضعف أداء مستويات التشغيل: إذ يبلغ عدد سكان الولاية كما سبق الإشارة 150.761 تحديدا، لكن نسبة الشغل و الاشتغال تعبر عن وضعيتها الأرقام التالية:

- **السكان النشطون:** 33.999 و نسبة النشاط منهم 22.55 %

- **السكان المنشغلون:** (Population occupée) 22.776 %

- **نسبة الانشغال:** Taux D'occupation 66.99 %

- **السكان البطالون:** 11.223

- **نسبة البطالة:** 33 %.

4. خروج شبه كلي للمرأة من دائرة التشغيل

و عليه، و بالرغم من إمكانيات الولاية الإنتاجية في قطاعات ثلاثة رئيسية: الزراعة، الصناعة المنجمية و السياحة، إلا أن ما يميز العدد الإجمالي من السكان المنشغلون population occupée هو النسبة المرتفعة من الانشغال في قطاع الخدمات و التي تبلغ 52 % و الخدمات التجارية منها خاصة و الإدارية عامة. هذا الواقع ارتبطت به جملة من الإفرازات الاجتماعية، أبرزها و حسب الحصر الرسمي وجود فئات اجتماعية مهمشة اجتماعيا على مستوى مركز الولاية، تحتاج إلى عمل جمعوي محلى مدعم مركزيا. هذه الفئات هي:

- **المعوقون حركيا**: 577 - **المعقون ذهنيا**: 292 - **الصم و البكم**: 262 - **المكفوفين:** 320 - **المجموع**: 1450 - **النساء:** عدد محدود و خاصة في مجالات محو الأمية

هذه الأرقام تدفعنا إلى إبراز ملاحظتين و هما:

1. أن هذه الأرقام لا تعبر عن الواقع الصحي للفئات المذكورة و إنما على الواقع المسجل فقط.

2. أن هذا الواقع المسجل لا يشير إلى أن الاستفادة من الأطر العامة للسياسة الاجتماعية لا يتم إلا لـ 402 من مجموع العدد المسجل و يتوزع هذا الرقم على كل مصالح الخدمة الاجتماعية على النحو التالي:

- عدد الحاصلون على بطاقة الضمان الاجتماعي يبلغ 197 معاق.

- عدد المسجلين في قائمة الانتظار للحصول على بطاقة التسجيل يبلغ 23

ـ العدد الإجمالي المستفيد من خدمات صندوق الضمان الاجتماعي 100 % لا يتجاوز 140.

ـ غياب كلي لقوائم النساء المستفيدات من الأطر العامة للسياسة الاجتماعية و الترقوية

و ما تبقي من هذه العينة، تتعامل معه مجموعة من الجمعيات ذات الطابع الفئوى الموحد و يبلغ عددها اثنتا عشرة جمعية و هي:

1. جمعية الكفاله و الدفاع عن حقوق المعوّقين.
2. جمعية تيدى كالت(TIDI KELT) للمعوقين.
3. جمعية مساعدة المعوقين لتمنراست.
4. جمعية الحماية الاجتماعية لتمنراست.
5. جمعية المطالبة بحقوق المعوقون حركيا لتمنراست .
6. جمعية محاربة الأمراض الاجتماعية.
7. جمعية الأمل لمحاربة الأمراض الاجتماعية المتنقلة.
8. جمعية اهقار لمكافحة الأمراض الاجتماعية المتنقلة.
9. جمعية أولياء الأطفال المتخلفون ذهنيا.
10. جمعية العزة و الكرامة .
11. جمعية الشفاء للمعوقين لعين غار.
12. جمعية ترقية المرأة الريفية بتمنراست.

هذه الجمعيات الإثنتا عشرة من مجموع الجمعيات المتواجدة على مستوى التراب الإداري لولاية تمنراست، و التي يبلغ عددها الإجمالي 661، لا تتماشى و طبيعة القطاع الجمعوى المشارك في برامج التنمية المستديمة المركزة على مجموعة الفئات الأكثر تضررا في المجتمع و منها المرأة، هذا العجز في القطاع الجمعوي المحلى على مستوى ولاية تمنراست يوضحه الجدول التالي و الذي يبرز بوضوح غلبة الجمعيات الدينية و الرياضية على حساب الجمعيات الأخرى.

جدول رقم 7: **الوضعية الرقمية للجمعيات المحلية المعتمدة الى غاية 09 جويلية 2000 لولاية تمنراست**

الصنف / نسبة	إلى غاية 89/13/31	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	مجموع
المهنية	00	00	00	10	27	02	01	02	03	00	00	01	46
الفيزة	44	26	18	01	06	02	02	05	02	01	02	04	113
التربية البدنية و الرياضية	51	07	07	09	04	05	02	05	02	01	01	03	97
الفن و الثقافة	33	02	11	18	08	03	04	08	06	03	05	01	102
اولياء التلاميذ	51	01	03	01	03	00	04	05	02	06	03	01	80
العلوم و التقنية	00	00	02	02	00	01	00	00	00	00	00	00	05
الاحياء و القرى و المناطق الريفية	00	00	00	00	01	49	27	11	09	09	09	01	107
البيئة و الوسط المعيشي	00	00	01	00	00	00	01	00	00	00	00	00	02
المعوقين و غير المؤهلين	01	00	01	00	00	01	00	02	00	00	00	00	05
المستهلكون	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
الشبيبة و الطفولة	02	00	00	00	01	02	01	00	00	00	01	00	10
السجلة و المسلسلات	01	00	00	01	00	00	00	00	01	00	01	00	05
المقاعدين و المسنين	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
المصورة	00	00	00	00	03	00	00	00	00	00	00	00	04
التضامن و الاسعاف و الاعمال الخيرية	00	00	03	01	00	01	02	00	00	01	00	01	09
الاعمال التطوعية	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
الصحية و الطبية	00	00	00	02	00	00	01	00	00	00	00	00	03
قدماء التلاميذ و الخلية	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
الفلاحية	00	00	00	00	04	09	08	16	07	02	05	08	59
مفرقات	01	03	00	02	00	00	01	01	01	00	02	00	14
المجموع العام	184	42	45	48	57	30	76	71	05	23	30	20	661

هذا الواقع الاجتماعي لثلاث ولايات و الذي لا يعتبر مجالا خاصا بالفعل الجمعوي المحلى حصرا بل تشارك في تنميته المستديمة الجمعيات الوطنية التي تملك مخزونا من القدرات يمكن تطويره إذا تم معالجة العوائق الكابحة لنشاطها، حتى تشارك في محاربة ما كان النطق به في الجزائر محرما و هي ظاهرة الفقر ذات الأبعاد المتعددة و التي تجاوزت في بعض الولايات كل محددات الفقر العالمية. فيما يخص هذه الجمعيات، انظر الجدول الآتي.

جدول رقم 8

الجمعية	الصفة	الإنشاء الإداري	طبيعة النشاط
جمعية الأزهار	نسوية	وطنية	التأهيل و المساعدة الاجتماعية
جمعية فاطمة نسومر	نسوية	وطنية	حقوق المرأة و المشاركة الاقتصادية
Association féminine pour l'épanouissement de la personne et l'exercice de la citoyenneté	نسوية	وطنية	حقوق المرأة
الجمعية المستقلة من أجل انتصار حقوق المرأة	نسوية	وطنية	حقوق المرأة
الجمعية الوطنية للنساء القابلات	نسوية	وطنية	صحية
جمعية المساواة أمام القانون بين المرأة و الرجل	نسوية	وطنية	حقوق المرأة
الجمعية من أجل تحرير المرأة	نسوية	وطنية	حقوق المرأة
Association pour la promotion de la femme chef d'entreprise	نسوية	وطنية	اقتصادية
جمعية النساء الجزائريات من أجل التنمية	نسوية	وطنية	اقتصادية اجتماعية
جمعية ترقية الفتاة	نسوية	وطنية	حقوق المرأة
لجنة الجمعيات المهتمة بالعائلة	نسوية	وطنية	حقوق المرأة
جمعية دفاتر نسائية	نسوية	وطنية	ثقافية
جمعية النساء الجزائريات المتحدات من أجل الحقوق	نسوية	وطنية	حقوق المرأة
جمعية المرأة و الإعلام	نسوية	وطنية	حقوق المرأة
جمعية زغاريد المرأة	نسوية	وطنية	حقوق المرأة
جمعية المواطنة	نسوية	وطنية	حقوق المرأة
جمعية التضامن مع المرأة الريفية	نسوية	وطنية	حقوق المرأة و الخدمات الاجتماعية
رائدة	نسوية	وطنية	حقوق المرأة
التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات	نسوية	وطنية	حقوق المرأة
SOS Femme en détresse	نسوية	وطنية	حقوق المرأة و الخدمات الاجتماعية
صوت النساء	نسوية	وطنية	حقوق المرأة
صرخة المرأة	نسوية	وطنية	حقوق المرأة
رانا هنا	نسوية	وطنية	حقوق المرأة و الفتاة

دور هذه الجمعيات النسوية لا يمكن أن يكون فعّالا إلا إذا تمّ تجاوز التركيز على البعد السياسي والاهتمام بالبعد الاجتماعي لأن ظاهرة الفقر هذه تحولت من موضوع المحرم ايديولوجيا الى مفهوم تلجه الدوائر الرسمية والإعلامية، لان واقع انتشارها بين الفئات الاجتماعية المتعددة يعد بالملايين في السنوات العشر الأخيرة و اتسعت دوائرها إلى حد ضرورة خروج الباحث عن التنظير المبسط للفقر إمكانيات معالجته، إذ لم تبقى ظاهرة الفقر مسألة عرضية مقيمة و محصورة résiduel بإمكان النمو croissance والتطور الاقتصادي أن يؤديا إلى القضاء عليها وفق التصورات التي وردت في بعض التقارير الدولية و الوطنية العديدة، و منها تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي و المشار إلى أرقامها سابقا و التي تؤكد جميعها على ارتفاع معدلات الفقر و بشكل مخيف الى جانب انتشار رقعته الفئوية و الجغرافية، نتيجة سياسة إعادة الهيكلة و طرق تطبيقها المترددة، التي أدت إلى ركود الاقتصاد و تراجع في عرض مناصب الشغل و غلق الآلاف القائم منهما فعلا و التي مست الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا و زادت من تهميش المرأة مهنيا و اجتماعيا و ذلك لعدة أسباب منها:

1. عدم توفر المؤهلات المطلوبة في مناصب الشغل الجديدة المعروضة.

2. العيش في مناطق تنأى عن مناطق توفر مناصب الشغل الجديدة والمحصروة.

لقد زادت هذه الأسباب في حدة ارتفاع معدلات الفقر بين هذه الفئات النسوية منها خاصة التي كانت تعاني من بعض مظاهره فعلا. ليصل عدد الفقراء في الجزائر إلى اكثر من 26% من مجموع السكان.

و ترتفع هذه النسبة سنة 1998 إلى 26% من مجموع السكان الذين يقرب عددهم من 30 مليون حاليا.

بل الفقر اصبح اكثر تجذرا و مأساة بين الفئات غير القادرة على ممارسة العمل وفق الشروط و المعايير التقليدية، إنها فئة المعوقين و المسنين والنساء سواء على المستوى الريفي أو على المستوى الحضري.

هذه الفئات التي تمثل نظريا إحدى فئات الاهتمام الأولى في أجهزة برامج و أعمال الهيئات و المؤسسات على المستوى الوطني. من هذه المؤسسات الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني و إستراتيجيتها إلى جانب القطاع الجمعوي و هيئة الأمم المتحدة و برنامجها للتنمية P.N.u.D الذي يقوم بنشاطات موجهة من خلال مكتبه بالجزائر، و الذي جعل من قضية محاربة الفقر أهم أعمدة أهداف و استراتيجية هذا البرنامج.

3 - وسائل استراتيجية لمحاربة الفقر

أعطيت الأولوية في هذه الاستراتيجية إلى قطاع الجمعيات و دراسة طاقته و قدرته لتمكنه من الممارسة في محاربة الفقر.

هذا ما تبينه دراسات القدرات تم تناولها بشكل محصور في دراستين الأولي سنة 1998 و تناولت عشرين جمعية و إمكانياتها في المحافظة على المحيط و الثانية في أوائل سنة 2000 و تناولت عشرة جمعيات تحديدا فيما يخص واقع قدراتها في محاربة الفقر على المستوى الإقليمي.

لكن هاتين الدراستين تبقيان محدودتين، لأنهما لم تتناولا و بشكل معمق الأطر التي تتحكم في فاعلية أداء هذه الجمعيات، ولا النسوية منها لتطوير قدراتها. من بين هذه الأطر هناك:

1.3. الإطار القانوني و المؤسساتي

تميزت ترسانة القوانين المنظمة للقطاع الجمعوي و التي تحكمت فيها الظروف الناتجة عن ثورة نوفمبر 1954. فبالرغم من سيادة قانون سنة 1901 لفترات تاريخية محورية طويلة تسببا بعد سنة 1962 الى أنه عرف تعطيلا حادا سنة 1971.

أما الأسباب التى أدت الى العمل به لهذه المدة الطويلة، فترجع أساسا لكونه لا يتعارض و مبدأ السيادة الوطنية مثل بقية القوانين الأخرى التى ألغيت بأوامر تشريعية. ولأن السلطة الادارية التى عوّضت مثيلتها الكولونيالية قرأت بنوده قراءة انتقائية ذات طابع ايديولوجي فحافظت على الضرورى منه ظرفا، و كبحت البعض الآخر، تماشيا و الموقف الذي يرى أن كل تعددية تنظيمية ذات طابع اجتماعي هى في الاساس عامل من عوامل تفكك النسيج الاجتماعي.

لذا اصدرت وزارة الداخلية بتاريخ 02 مارس 1964 تعليمة تجيز لكل أعوان السلطة ذات العلاقة المباشرة مع الجمعيات، إجراء تحقيق مدقق عن الأهداف الحقيقية و نشاط الجمعيات المصرح بها، لمنع الجمعيات ذات النشاط الثقافي و الفني من المساس بالامن الداخلي و الخارجي للدولة الجزائرية. اعتمادا على هذا الموقف حولت الاجراءات المبسطة التى ينص عليها قانون 1901 و القائمة على إرادة التأسيس و التصريح الى شكل من اشكال الحصول على الاعتماد المسبق قبل الشروع في العمل، و بهذا خرجت إرادة التأسيس الليبيرالية العامة لقانون 1901.

استمر هذا الوضع القانوني المتناقض الى غاية سنة 1971، تاريخ صدور الامر رقم

79/71 الذي نص على الحالة القانونية المعلقة و المتناقضة المشار إليها و حل الاشكال

من حيث الموقف السياسي و الضياع الايديولوجي بعد صدور الأمر المعدل رقم 21/72 المؤرخ في07 جوان 1972 و الذي أعطى للمنظمات الجماهيرية الغلبة في السيطرة على الساحة الاجتماعية.

هذين الأمرين نظما و بشكل قطعى الحياة الجمعوية وفق موقف عقائدى صارم العبارات على شكل "شعار الاشتراكية خيار استراتيجي لا رجعية فيه". وقد تمّ ذلك وفق متطلبات ثلاثة هي:

ـ الوحدة الايديولوجية و المؤسساتية الرافعة لشعارها.

ـ مركزية النواة الثورية المدافعة عنها على مستوى الدولة و أشكال التنظيم الاجتماعي المهنية و منظمات المطالب الاجتماعية و منها المنظمات النسوية.

و بالتالي أصبح ينظر إلى مكونات القطاع الجمعوي منظر الحذر والريبة الزائدة على اساس أنها أشكال تنظيمية يمكن أن تجنح عن روح السياسة العامة للنظام، الشئ الذي يفسر الروح العامة للأمر رقم 79/71 المعدل لقانون الجمعيات لسنة 1901.

إن الميزة الاكثر مطلبا للابراز هى تخلى هذا الامر عن الاجراءات البسيطة وعن ارادة التأسيس و تبنيه الاعتماد المزدوج الذي لا يكتفي بالسلطة العمومية المباشرة الماثلة في سلطة الولايات في حالة الجمعيات المحلية، و وزارة الداخلية في حالة الجمعيات الوطنية بل يضيف اليها الموافقة المسبقة من طرف الهيئات و الوزرات الوصية.

بل يعطى الأمر المؤرخ في 1971 للإدارة صلاحيات عدّة لمراقبة عمل الجمعيات مراقبة سياسية و وسائل ردعية عقابية تصل الى درجة صلاحيات الحل الاداري، دون اللجوء الى القضاء، وهو ما يجعل رخصة الاعتماد مجرد عقد اداري أحادى الجانب بمقتضاه تقبل الإدارة وجود عمل أو تلغي جمعية لأسباب سياسية خالصة مثل الشرط الرابع الذي تنص عليه المادة الثالثة من نفس الامر و التي تعتبر أهلية التأسيس تقوم على أساس كل الموقف من مرحلة تاريخية محددة و هي حرب التحرير دون تحديد لطبيعة هذا الموقف.

بالإضافة إلى ما ينص عليه البند السادس من نفس المادة و الذي يشترط في العنوان: "لا تكون له مواقف أو نشاطات تتعارض و مصالح و أهداف الثورة الاشتراكية"، إلى جانب ما تنص عليه المادة السابعة من نفس الأمر التي تعتبر كل جمعية باطلة و ملغاة بقوة القانون إذا كانت تهدف افتراضا الى:

1. إلحاق الضرر بالاختيارات السياسية، الاقتصادية و الثقافية أو الضرر بالحرمة الترابية للوطن.

2. كل جمعية مؤسسة على مبدأ ممنوع شرعا أو هدف مخالف لقوانين الآداب العامة.

هاتان النقطتين تعطيان للإدارة سلطة تقديرية واسعة في حالة الاعتماد أو الالغاء.

ابتداء من سنة 1986، بدأت البوادر الاولى لسياسة ليبرالية اقتصادية خاصة، و بها دخلت مصطلحات جديدة في الخطاب السياسي الجزائري حول القطاع الجمعوي، اذ دخل مفهوم **"المجتمع المدني"** المحترز منه و ضرورة مشاركته في الاصلاحات تدخل ساحة الخطاب الموجه المراقب مركزيا.

توج هذا التوجه الجديد على مستوى الخطاب السياسي و الاعلامي بصدور القانون رقم 15/87 لسنة 1987 بالنسبة للقطاع الجمعوي. لكن هذا القانون لم يغير على مستوى الواقع علاقة التعامل بين الدولة و المجتمع إن صح التعبير، ما عدا الحذف التشكلى الذي اخذ شكل السهو للمواد التى تنص على الابعاد العقائدية و الايديولوجية التى وردت في الامر رقم 79/71.

قانون سنة 1987 الجديد القديم، ألغى وجوب الاعتماد المسبق و ارجع العمل بالتصريح المسبق في مادته الثالثة و هو ما كان معمولا به قبل الامر الصادر سنة 1971.

لكن صلاحيات الادارة في مراقبة عملية التأسيس تم الحفاظ عليها في مضامين المرسوم التطبيقى الصادر بتاريخ 02 فيفري 1988.

استمرت الحالة القانونية للجمعيات على هذه الحال إلى أن صدر القانون رقم 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، الذي يقدم حاليا على أساس انه القانون العام المنظم لقطاع الجمعيات غير السياسية و الذي يحث على التغيير في ذهنية عامل الإدارة التي شكلتها قوانين السبعينات بالرغم من كون روح هذا القانون لها مساحة ليبرالية واضحة، إذ يكفى فيه إرادة التأسيس بين مجموعة تتكون من 15 عضوا لتشكيل جمعية، إلى جانب التخفيض من الإجراءات الاحتياطية المانعة، وحجم إرادة التدخل للإدارة في عملية التأسيس و طريقة تشكلها، بل التصريح المسبق يكفي ليعطى للجمعية الوجود القانوني بعد نشرة في جريدتين وطنيتين. حرية التأسيس هذه مصحوبة بحرية العمل موضوعة بشرط أن لا تتعارض مع القوانين المعمول بها و الأخلاق العامة للمجتمع.

إذن القانون يعطي نظريا حصانة قانونية تحمى الجمعيات من تعسفات الإدارة و يجعل القاضي المختص وحده المؤهل و القادر على اتخاذ قرار الحل.

إلى جانب هذا، هناك امتيازات أخرى يعطيها هذا القانون مثلما تنص عليه المواد 26 إلى 31 و التي تسمح للجمعيات بالإضافة إلى الاشتراكات، بالحصول على مداخيل للتمويل من مصادر مختلفة، لكن حرية التمويل والدعم هذه تصاحبها الكثير من الإجراءات لا تتماشى و الروح العامة للمواد المذكورة و لا مع شرط عدم الربح الذي تنص عليه المادة الأولى من نفس القانون.

في الكثير من الحالات، و بسبب عدم الوضوح القانوني، تلجأ السلطات العمومية إلى فرض ضرائب على المساعدات العينية و المالية التي تتلقاها الجمعيات من مصادر مختلفة.

هذا الأمر تعتبره جّل الجمعيات من أكبر العوامل المعطلة لنشاطها والموقفة لإمكانيات تطوير قدراتها. علما أن هناك مشروع قانون جديد سينظم الحركة الجمعوية لم تشارك في مناقشة إعداده إلا فئة قليلة من الجمعيات الوطنية الكبرى و منها بعض الجمعيات النسوية التي تميل إلى العمل السياسي أكثر من العمل الاجتماعي اتجاه الفئات التي تمثلها مثل جمعية "راشدة".

تعدد أشكال الوصاية المؤسساتية من العوائق التي تعيق قدرات الجمعيات، و المتمثلة على المستوى الوطني في وزارة الداخلية، وزارة العمل و الحماية الاجتماعية، الوزارة المكلّفة بالعائلة و التضامن الوطني، وزارة الشبيبة و الرياضة و أخيرا وزارة الصحة و السكان. وعلى المستوى المحلى أجهزة الولايات و مصالحها المتعددة و منها دوائر

الشؤون الاجتماعية، مديريات التقنين و الشؤون العامة، بالإضافة إلى مصالح الشؤون القانونية و المنازعات و أخيرا مكاتب الجمعيات الخ ....

هذه الكتلة البيروقراطية دفعت بالكثير من الجمعيات الى الضياع و عدم التحكم في الاتصال بأصحاب القرار المباشر بنشاطهم الجمعوي.

4 ـ واقع الجمعيات القائم

إن الليونة التي تميز قانون الجمعيات قد أنتجت حالة من الإهمال لقطاع الجمعيات و عدم متابعة طرق ادائه الى حد تراكم التجاوزات بررت للإجراءات غير المدروسة التى اتخذتها السلطة اتجاه بعض الجمعيات المخالفة ايديولوجيا سنة 1993، مما عمق طابع العلاقة التنافرية التى تربط السلطات العمومية مع الجمعيات و خاصة تلك الفاعلة على الساحة الاجتماعية.

طابع هذه العلاقة المحرجة يرتكز اساسا فى المعاملة غير المتساوية وغير الواضحة على مستوى :

1. توفير المقرات و الأماكن الضرورية للنشاط الجمعوي.

2. التمويل التفضيلي لبعض الجمعيات على حساب الأخرى، و هو ما تشكو منه الجمعيات المحلية على وجه التحديد.

3. هذه المفاضلة قد يبرزها سؤال وّجه لثلاث وُلاّة في شهر جوان من سنة 2000 حول العدد الفعلي للجمعيات الفاعلة على مستوى الرقعة الجغرافية الخاضعة لسلطة ادراتهم.

الجواب كان موحدا الى حد التطابق و هو: "ما بين عشرين الى خمسة عشرة جمعية".

علما أن عدد الجمعيات المحلية وفق قوائم سنة 1994 لنفس الولايات الثلاث هو:

ـ **تمنراست**: 336 جمعية

ـ **سكيكدة**: 750 جمعية

ـ **عنابة**: 549 جمعية.

عدد الجمعيات بولاية تمنراست و سكيكدة على سبيل المثال قد وصل سنة 2000 بالنسبة الى الاولى 661 و الثانية إلى اكثر من 1360 جمعية. الواقعية التى عبّر عنها السادة الولاة الثلاثة مقارنة مع الاعداد الضخمة للجمعيات على المستوى المحلى و الوطنى تجعلنا نتسآءل حول مصداقية عدد هذه الجمعيات التى وردت في القوائم و التى صاغتها وزارة الداخلية سنة 1994 كما يوضحه الجدولان المواليان.

جدول رقم 9: **عدد الجمعيات المحلية المعتمدة (قائمة سنة 1994)**

الرقم	الولاية	عند الجمعيات المحلية	الرقم	الولاية	عند الجمعيات المحلية
01	ادرار	/	25	قسنطينة	998
02	الشلف	923	26	المدية	2289
03	الاغواط	422	27	مستغانم	853
04	ام البواقي	705	28	مسيلة	1129
05	باتنة	1275	29	معسكر	739
06	بجاية	1403	30	ورقلة	987
07	بسكرة	1020	31	وهران	/
08	بشار	452	32	البيض	277
09	البليدة	1098	33	الإليزي	103
10	بويرة	869	34	برج بوعريريج	586
11	تمنراست	336	35	بومرداس	1150
12	تبسة	392	36	الطارف	345
13	تلمسان	1264	37	تندوف	74
14	تيارت	467	38	تيسمسيلت	323
15	تيزي وزو	1555	39	الوادي	857
16	العاصمة	2186	40	خنشلة	422
17	الجلفة	683	41	سوق أهراس	254
18	جيجل	847	42	تيبازة	855
19	سطيف	1800	43	ميلة	702
20	سعيدة	285	44	عين الدفلى	709
21	سكيكدة	750	45	النعامة	233
22	سيدي بلعباس	728	46	عين تيموشنت	356
23	عنابة	549	47	غرداية	580
24	قالمة	551	48	غيليزان	513
				المجموع	**35.800**

جدول رقم 10: **إحصائيات الجمعيات الوطنية مع نشاطها (قائمة سنة 1994)**

	قبل سنة 1989	89	90	91	92	93	مجموع	%
الجمعيات الرياضية	34	02	07	13	06	01	63	10.1
الجمعيات الابنية	00	03	04	06	01	/	14	2.20
الجمعيات الثقافية	05	14	16	23	13	03	74	11.9
الجمعيات الإنسانية	08	09	10	13	16	04	60	9.6
الجمعيات المهنية	06	31	73	40	20	23	193	31.1
الجمعيات الصحية	03	01	13	13	06	11	47	07.5
الجمعيات العلمية	03	10	20	11	11	04	29	09.5
الجمعيات البيئية	00	05	01	00	03	00	09	01.4
الجمعيات الشبانية	03	00	04	11	09	02	29	04.6
الجمعيات المعوقين	04	01	02	03	02	02	14	02.2
جمعيات الطفولة	01	04	01	02	01	01	10	01.6
الجمعيات الأسوية		01	01	02	04	01	09	0.14
المجموع	67	80	52	35	92	52	579	/
التعاضدية	22	/	/	/	04	03	29	04.6
الأجنبية	10		/	/	/	02	12	01.9
المجموع	99	80	152	135	96	57	619	100

بل هذه الجداول المشار اليها اعلاه، تجعلنا نخرج بمحصلة فعلية تؤكدها تصريحات الولاة الثلاثة و يدعمها عجز مصالح وزارة الداخلية تقديم احصائيات ذات مصداقية يبررها النشاط الفعلي للجمعيات و تواصلها القانوني مع نفس المصالح، سواء كانت هذه المصالح على المستوى المركزي او الولائي ماثلة في مديريات التنظيم و الشؤون القانونية و التى تعمل أيضا على إعادة مراجعة قوائم الجمعيات، ضبط ارقامها الفعلية، تواجدها العملي في الميدان سواء كان ذلك على مستوى القدرات أو النشاط.

مهما يكن، يهدف هذا المجهود الذي تقوم به المصالح المختلفة الى معرفة الحجم الفعلي لقطاع الجمعيات و تقييم قدراتها التنظيمية التأطيرية، الخروج من حالة الرقم الذهني الذي تعتمده وزارة الداخلية حاليا و المتمثل في 1000 جمعية و طنية و 56000 الف جمعية محلية لا تمثل منه جمعيات النوع الاجتماعي إلا نسبة قليلة جدا . الشيء الذي يجعل الرقم المجمل إذا قسمناه على العدد الاجمالي للسكان يقدر نظريا إلى نتيجة إيجابية مفادها آن المجتمع الجزائري يعتبر من أكبر و اكثر المجتمعات انخراطا و تنظيما. هذا إذا أخدنا العدد الفعلي لكل جمعية و حددناه بعدد الأعضاء المطلوبين قانونيا فقط.

و لكن كيف نفسر انطلاق القطاع الجمعوي بعد صدور قانون الجمعيات السياسية سنة 1989 و قانون الجمعيات لسنة 1990 هذا الانطلاق من حيث العدد الذي عبر عنه الجدولان المثبتان أعلاه.

حقيقة الأمر قد تكون في موقف السياسي الذي كان يرى في الاحادية شكلا من أشكال إعادة بناء المجتمع المتماسك الذي فككته السياسة الكولونيالية، هذا الموقف السياسي الذي حارب كل تجمع يقوم على التعددية بصفته، إما تكريسا للانقسامية التي فرضتها السياسة الكولونيالية أو العمل على تعميق هذا الانقسام إلى إنشطارية أكثر خطورة.

مهما يكن فإن هذا الموقف عصفت به أحداث سنة 1988 و التي نحاول أن نزيل عنها صفة ثورة أكتوبر وعيا.

هذه السنة المحورية الاساسية في التاريخ الجزائري المعاصر و التي عرفت حركة إنشاء جمعوية كثيفة، حاولت أخذ الشرعية اعتمادا على قانون الجمعيات لسنة 1987، ليدفع هذه الكثافة العددية بعيدا قانون الجمعيات السياسية الصادر بتاريخ 5 جويلية 1989، و ينقل الجزائر من عهد الحزب الواحد إلى عهد الستين حزبا مع مطلع سنة 1992.

هذا الزحم في تأسيس الاحزاب السياسية أذهل الدارس غير المحترز المتتبع لقضايا المجتمع الجزائري عن بعد و الذي لم يجد تفسيرا للزخم العددي الذي عرفه القطاع الجمعوي بشقيه، إذ بلغ عدد الجمعيات غير السياسية، بعد مدة و جيزة من صدور قانون الجمعيات السياسية، إثنتى عشرة ألف جمعية 12000، ليقفز إلى 28.500 في الفصل الأول من سنة 1990 و 36000 سنة 1994 ليستقر سنة 2000 في حوال 57000 جمعية محلية ووطنية. كانت ميزتها الكبرى ظهور ما يسمى بالجمعيات الإسلامية وجمعيات الدفاع عن حقوق المرأة خاصة و التي سبقت الإشارة إلى بعض منها.

مهما كانت مقاييس الحكم على هذا العدد الضخم إلا أنه يعتبر مؤشرا إيجابيا على حالة تنظيم أفراد المجتمع و تطلعهم إلى أشكال تنظيمية بديلة لتلك التي كانت قائمة على الاحادية التنظيمية و مركزية السلطة، لكن هذا الشكل من التنظيم المستقل المطلوب اجتماعيا يواجه تطوير قدراته الكثير من العراقيل و منها:

1. إيجاد المصطلح الملائم لوصف الجمعيات فئويا، إذ غالبا ما تكون المصطلحات محل جدال. إن اعتماد مصطلح معين قد يؤدي إلى تصنيف هذه الجمعية أو تلك في خانة إيديولوجية قد تعيق تعاملها الطبيعي مع السلطات العمومية، لأن موضوع تأسيس الجمعيات مهما كان نشاطها يخضع دوما لاعتبارات سياسية. و هذا ينطبق خاصة على الجمعيات النسوية و الإسلامية على حد سواء.

2. تعاني الجمعيات من محاولات هيمنة السلطة و الاستغلال الحزبي بكل تناقضاته على مستوى الخريطة الحزبية في الجزائر، مما أدى إلى ظهور تصنيفات للجمعيات تأخذ طابع ألاكاديمية و لكن السياسة الحزبية هي سماتها الاساسية و هذه التصنيفات هي:

- الجمعيات التي تمثل واجهة السلطة أو المساندة لها.
- جمعيات الدفاع عن المواطن في مواجهة السلطة العمومية ومؤسساتها الإدارية.
- الجمعيات المساندة للإدارة.

· جمعيات حقوق المواطنة التي تعتبر الجمعيات النسوية شارتها الأكثر دلالة.

علما أن التصنيفات الأربعة هذه يمكن أن تنطبق على الجمعية الواحدة. وهذا أن مرده بدوره إلى:

1 - استفحال المواقف التي لا تساعد على تقدير فعلي لقدرات هذه الجمعيات و امكانياتها على مستوى الفعل الاجتماعي.

2 - تداخل و عدم وضوح نشاط الجمعيات بين ما ورد في نية التأسيس والنشاط الفعلي للجمعيات.

3 - طابع الوصاية الذي يميز علاقة السلطات العمومية مع الجمعيات وخاصة في ميدان الاعتراف بالحقوق و الاعتراف بصفة المصلحة العامة لهذه الجمعية أو تلك.

4 - عدم وضوح مقاييس تحديد الفئات، و بالتالي عدم وضوح مكونات ونشاط الجمعية على مستوى الدوائر الرسمية، بل و تناقضها بين مصلحة وأخرى، إذ توضح الجداول المقدمة أعلاه في هذه الدراسة أن تصنيف الجمعيات يختلف من ولاية إلى أخرى. فولاية الجزائر على سبيل المثال تعتمد 19 صنفا بينما ولايات عنابة و تمنراست و تلمسان تعتمد ما بين 14 إلى 15 صنفا من الجمعيات. وهذا ليس بالخلل غير المعطل بل له تأثير بالغ على طبيعة علاقة السلطة العمومية مع الجمعيات من حيث درجات التمويل، المقرات.

أما التسهيلات الادارية الذي يتطلبها نشاط صنف من أصناف الجمعيات و لا يحتاج إليها صنف آ، فتبقى مرهونة بالاعتبارات الآتية::

5 - إعطاء الأولوية من طرف الحكومة لقطاع و نشاط جمعوي على حساب الأخر، وهذا ما توضحه النسب المئوية للجمعيات و درجات اهتمام السلطة العمومية بها حسب المؤشرات الرقمية لسنة 1994.

· جمعيات أولياء التلاميذ و تمثل أكبر نسبة الدفاع و المساندة الفئة بـ 31.8% هذه النسبة مرتبطة ارتباطا عضويا بسياسة ديموقراطية التعليم التي اعتمدتها الجزائر منذ الاستقلال.

· الجمعيات المسجدية و تمثل نسبتها 26.3% حسب الإحصائيات المحصل عليها رسميا و تمثل الفئة الثانية من حيث الاهتمام نظرا لأهميتها في سياسة بناء المساجد و إدارتها؛ إذ تدخل في إطار العناية الفائقة من حيث اهتمامات المراقبة من طرف السلطة العمومية، نتيجة للدور الذي لعبته و لا تزال في الحياة السياسية العامة و النشاطات الخيرية و التربوية التي تقوم بها و التي وظفت لاحقا لأغراض حزبية.

· الجمعيات الرياضية و تمثل 14.4% وتدخل كذلك في خانة أولويات السياسة الحكومية لاهتمامها القطاعي بشريحة اجتماعية جد حساسة في السياق العام للظروف السياسية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر.

· الجمعيات الثقافية و الفنية و تمثل 10.18% و تحتل الدرجة الثانية من حيث الاهتمام مثل سابقتها.

· الجمعيات الاجتماعية بكل أنواعها و تمثل من حيث النسبة 5.46% ودرجات الاهتمام بها تتوقف على درجة الاقتراب و الابتعاد عن مراكز السلطة. يتحكم هذا العامل في سهولة و صعوبة الحصول على التمويل المالي و العيني.

· جمعيات الجيرة أو ما يسمى بلجان الأحياء و تمثل 4.14%، أعدادها تزايد بشكل مفرط و درجات الاهتمام بها ارتفعت نظر للأحداث التي عرفتها الجزائر ما بين سنة 1992 إلى سنة 1997.

· الجمعيات المهنية و العلمية و تمثل من حيث النسبة 2.44%، و درجات الاهتمام بها، ثانوية بالنسبة لأولويات الحكومة، من حيث الدعم لكن تدخل ضمن الاهتمامات البالغ من حيث التأطير، نظرا لتعاملها مع فئات اجتماعية لها دورها في الحياة السياسية العامة.

· الجمعيات ذات النوع الاجتماعي، و خاصة في ما تعلق بمعالجة ظاهرة البطالة، لا تمثل من حيث النسبة إلاّ 2.4% و لكنها من حيث الاهتمام تحتل الدرجات الأولى نتيجة لحساسية الشريحة الاجتماعية التي تؤطرها وإفرازات الإصلاحات الاقتصادية.

· جمعيات الفلاحين، و هي جمعيات ذات طابع مهنى تضم الفلاحين الصغار و تتكفل بمشاغل مشاريعهم. إنها صنف من أصناف الجمعيات التي تخرج من دائرة الاهتمام المركزي للحكومة على مستوى الدعم المالي و وسائل النشاط.

· جمعيات المعوقين، و بالرغم من كون هذه الفئة تدخل في إطار أولويات استراتيجيات التنمية المستديمة إلاّ أنها لا تمثل من حيث النسبة إلا 1.73% مجتمعة، بالرغم من خلفيات تأسيسها التاريخية بالإضافة للعوائق الثقافية التي تكبل إمكانيات تطوير قدراتها، إلى جانب أن الاهتمام التفضيلي الذي لم تصل إليه من حيث اهتمامات الحكومة بالرغم من أولوية الدعم المالي الذي تتمتع به.

· الجمعيات النسوية و تركز في نشاطها على ترقية حقوق المواطنة بالنسبية للمرأة. و بالرغم من الدور السياسي البارز الذي لعبته ما بين سنة 1990 إلى 1992 فإن نسبتها لا تتجاوز 0.12%.

إذا حاولنا استخلاص بعض المؤشرات من هذه النسب و الأرقام المسجلة في الجدول الموالي، يمكننا القول إن عدد الجمعيات التي يمكن أن تشارك في برامج التمنية المستديمة المسطرة لمحاربة الفقر وطنيا لا يتجاوز عددها 3642 جمعية حسب إحصائيات سنة 1994. هذا الرقم مشكل من عدة أصناف من الجمعيات الاجتماعية الصحية، الشباب، حماية البيئة، النساء و الأطفال و تمثل نسبة 10% من مجموع الجمعيات كما يوضحه الجدول الموالى:

جدول رقم 12: **إحصائيات الجمعيات المحلية (قائمة 1994)**

طبيعة الجمعية	العدد	%	الترتيب
جمعيات أولياء التلاميذ	11404	31.80	1
الدينية المساجد	9427	26.30	2
الرياضية	5187	14.40	3
الثقافية و الفنية	3647	10.18	4
الاجتماعية	1798	5.42	5
الأحياء	1484	4.14	6
الشباب	862	2.40	7
المهنية	651	1.81	8
الفلاحين	527	1.47	9
المعوقين	636	0.73	10
الخيرية	228	0.63	11
حماية البيئة	116	32 .0	12
الطبية	104	0.29	13
الطفل	57	0.15	14
النسوية	45	0.12	15

أنظر القائمة المودعة في مركز الدراسات العربي

6 - ضبابية هذا الجانب و عدم جدية واقعه نجد لهما نموذجا في ولاية عنابة؛ فالغلاف المالي و عدد الجمعيات التي استفادت منه تنطبق عليهما كل مقاييس عدم العناية كما يوضحه المصنف الموالي لأشكال الدعم المقدم ما بين سنوات 1998 إلى 1999.

جدول رقم 13: **قائمة الجمعيات المدعمة من طرف السلطات العمومية ولاية عنابة**

التسمية	قيمة الدعم		السنة
	من طرف الولاية	من طرف وزارة العمل و الحماية الاجتماعية	
الاتحاد المحلي للمكفوفين	500.000 دج	100.000 دج	1999
// // للمعوقين	300.000 دج		1999
جمعية اليمامة لمساعدة الأطفال المسعفين	300.000دج		1999
جمعية حماية و ترقية المرأة و الفتاة	50.000 دج		1998
الحركة النسوية للتضامن مع المرأة الريفية	1324856.51 دج	مشروع مدعم من طرف وكالة التنمية الاجتماعية	1999
جمعية مساعدة مرضى الربو	500.000دج		1999
أولياء التلاميذ /المركز النفسي البيداغوجي	300.000دج		1999
أولياء التلاميذ	300.000دج		1999
أولياء تلاميذ مدرسة الأطفال الصم	500.000دج		1998
الهلال الأحمر الجزائري	400.000دج		1998
الجمعية المحلية لمساعدة و توجيه الشباب	700.000دج		1998
جمعية حماية حقوق الطفل	200.000دج	200.000دج	1998
جمعية الاستغاثة نور	200.000دج		1998
أولياء التلاميذ / المركز	300.000 دج		1999

هذه الضآلة في التمويل المقدم للجمعيات العاملة في الحقل الاجتماعي المصوب نحو النوع الاجتماعي خاصة حسب المعلومات المحصل عليها، زاد من حدّتها القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء مع بداية هذه السنة و القاضي بتجميد أشكال الدعم المقدم للجمعيات لاعتبارات عدّة، و ربط في حالات الاستفادة منه بشروط كبيرة قد يكون البعض منها إيجابيا مثل وجود مشروع و الخبرة و الاعتماد المالي. لكن تطبيق هذه الشروط يبقى مرهونا في كل الحالات بتقديرات الإدارة و أحكامها، و السبيل الأوحد الذي بقى للجمعيات هو الاستفادة من مصادر التمويل التقليدية مثل التبرعات، مساهمات القطاع الخاص، و الأموال المحصلة من الواجبات الدينية و هكذا أكبر عائق يواجه جمعيات النوع الاجتماعي يعود إلى أسباب ثقافية خالصة.

وحتى قبل هذا القرار، كان التمويل الحكومي في معظمه يذهب للجمعيات الوطنية على حساب الجمعيات المحلية ذات العلاقة المباشرة بمعاناة المواطن. وذلك لعدّة اعتبارات مرتبطة بطبيعة العلاقة بين القطاع الجمعوي، و السلطة المركزية و التي تقوم من حيث الضعف و القوة على درجات الاقتراب و البعد عن مراكز القرار، مما يجعل الجمعيات المحلية رهينة حسابات الجمعيات الوطنية و مصادر التمويل على المستوى المحلي. مما

يجعل تطوير قدرات هذا الشكل من أشكال التنظيم الاجتماعي على المستوى المحلي و الوطني متوقفا على هذا الرهان.

وعليه، إذا كانت السلطة العمومية تمثل المصدر الأول للتمويل بالنسبة للجمعيات الوطنية والمحلية، فإن هذا العامل يتحكم إلى أبعد الحدود في قدراتها التجنيدية و هذا لأسباب عدة منها:

1. حجم التمويل هذا يخضع لتقديرات المصالح العمومية و يرتبط بخاصية الصالح العام و المنفعة العامة الذي تتمتع به هذه الجمعية أو تلك.

2. خضوع هذا التمويل لإجراءات بروقراطية معقدة مثل التعاقد المسبق مع الوزارة الوصية، و هذا يثنى الكثير من الجمعيات الوطنية و المحلية منها خاصة عن المطالبة به.

3. هذا العامل يعيق الانتشار الجغرافي للقطاع الجمعوي و يفسر إلى حد كبير تمركزه في المناطق العمرانية على حساب المناطق الريفية التي تشكل المراكز الأهم للفقر كما أشرنا إليه سلفا بالرغم من تكاثر عددها على مستوى كل الولايات الثمانية و الأربعين كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 14: **الجمعيات المحلية المعتمدة حسب قائمة سنة 1994**

الولايات	عدد الجمعيات	الولايات	عدد الجمعيات
1 / أدرار	غير محدد	25 / قسنطينة	998
2 / الشلف	923	26 / المدية	2269
3 / الأغواط	422	27 / مستغانم	853
4 / أم البواقي	704	28 المسيلة	1129
5 / باتنة	1275	29 / معسكر	739
6 / بجاية	14.3	30 / ورقلة	978
7 / بسكرة	1020	31 / وهران	غير محدد
8 / بشار	452	32 / البيض	277
9 / البليدة	1098	33 / اليزي	103
10 / البويرة	869	34 / برج بوعريريج	586
11 / تمنراست	336	35 / بومرداس	1150
12 / تبسة	392	36 / الطارف	345
13 / تلمسان	1264	37 / تندوف	74
14 / تيارت	467	38 / تيسمسيلت	323
15 / تيزي وزو	1555	39 / الوادي	857
16 / الجاصمة	2186	40 / خنشلة	422
17 / الجلفة	683	41 / سوق اهراس	254
18 / جيجل	847	42 / تيبازة	855
19 / سطيف	18000	43 / ميلة	702
20 / سعيدة	غير محدد	44 / عين الدفلة	709
21 / سكيكدة	750	45 / النعامة	213
22 / سيدي بلعباس	728	46 / عين تموشنت	356
23 / عنابة	549	47 / غرداية	580
24 / قالمة	551	48 / غليزان	513
		المجموع	35800

انظر جريدة الوطن 3 أفريل 2000

7 - مصادر التمويل الذاتي: تعتبر التبرعات الفردية الطوعية العينية و النقدية الجزء الأساسي في هذا الجانب إلى جانب اشتراكات الأعضاء حسب الطاقة العضوية لكل جمعية و التي لا تتعدى 100 إلى 200 دينار جزائري عن كل عضو سنويا.

علما أن عملية الرعاية (السبونسيرنغ) تعتبر عديمة النتيجة لحداثة التجربة بالجزائر.

هذا يجعل الحجم الاجمالي لهذا الجانب من التمويل ضعيفا جدا، الشئ الذي يعرقل جملة العناصر المكونة لمقدرات الجمعيات و هو ما توضحه النسب المأخودة من الشكل البياني المثبت في الدراسة التي اجراها الاتحاد الأوروبي حول عشرين جمعية سنة 1998 و

الذي استثنى منه الجمعيات النسوية المدافعة عن حقوق المواطنة خاصة هذه النسب هي: اسهامات الأعضاء تشكل 45%، القطاع الخاص 23% ،الممولون الأجانب 16، تبرعات الأفراد 13%، أخرون 3%.

8 - ضخامة العدد: تشير أخر التقديرات الرسمية أن عدد الجمعيات بالجزائر قد وصل إلى 56 ألف جمعية محلية و 1000 جمعية وطنية، نسبة العاملة منها في الواقع لا تتجاوز 2 % كما بينته الدراسة الميدانية؛ سواء على المستوى المحلي أو الوطني مع غياب كلّي لجمعيات النوع الاجتماعي على مستوى الريف بالرغم من أن البعض منها يحمل بعض النعوت التي قد توهم بالانشغال بقضايا الأسرة الريفية. أما الباقي فيمثل جمعيات تصريح، سواء على مستوى المقر أو النشاط و هو ما يهدد الإمكانيات القليلة المتاحة لنشاط الجمعيات الفعلية.

9 ـ تتميز بعض الجمعيات من ناحية التأسيس بالنخبوية و خاصة بالنسبة لجمعيات النوع الاجتماعي، مما له انعكاس على طبيعة القدرات بصرف النظر عن حقل الانتماء الايديولوجي.

هذه الخاصية مكنت بعض الجمعيات من الاستحواذ على مصادر التمويل على حساب الجمعيات الأخرى بأشكالها الثلاثة مما يجعلها تابعة من حيث الاستمرار إلى مصادر التمويل العام. و هو ما يفسر إلى حد ما توقف البعض منها عن النشاط الفعلي و خاصة تلك الجمعيات التي ينصب فعلها الاجتماعي على الفئات الأكثر حساسية و ضعفا على المستوى الوطني و المحلي.

10 ـ تعطل كذا قدرات القطاع الجمعوي بالجزائر، على الأقل بسبب عدم القدرة على تجنيد العنصر المتطوع، المسير الدائم إلى جانب عدم تراكم الخبرة في مجال النشاط الجمعوي مما يعرقل إمكانية الوصول الى مصادر التمويل و المعلومات و ما يصاحبها من اهدار لقدرات التنسيق و التواصل بين الجمعيات.

11 ـ تعطل قدرات التسيير الداخلي الجماعي: و يرجع ذلك إلى مشكل طرق التسيير القائم على فكرة **"الرئيس"** و ذلك على مختلف المستويات و منها مستوى التوقعات و التخطيط، إدارة المشاريع و إنجازها، التنظيم، المراقبة، التجنيد و توظيف المصادر.

و عليه فإنه في الكثير من الأحيان، و نتيجة لهذا الشكل من أشكال التسيير، يقع الخلط بين تسيير الجمعية و تسيير المشاريع، هذه الخاصية قد لا تنطبق على بعض الجمعيات ذات النمط الإسلامي سواء من صنف جمعيات النوع الاجتماعي أو أخرى.

12 ـ ضعف القدرة على تسيير المشاريع: و هذا يرجع إلى الاتكالية على مصدر التمويل الأوحد و هو التمويل العمومي خاصة، بعض الجمعيات تبقى قابعة مترصدة لمصادر تمويل الدولة، الشيء الذي يجعل منها فاعلة على مستوى التخطيط لا على مستوى مراحل التنفيذ و التي تخضع بدورها إلى الأولويات التي تحددها الحكومة التي توّجه عادة إلى المشاريع المخصصة من طرف الجمعيات ذات العلاقة المباشرة بها. و قد نستثني من هذه القاعدة جمعية النساء المقاولات و كذا جمعية النساء الجزائريات من اجل التنمية.

13 ـ ضعف التنسيق بين الجمعيات الوطنية و العاملة في نفس القطاع وهذا يرجع إلى:

ـ التنافس السياسي و الايديولوجي للسيطرة على الساحة الاجتماعية خدمة لأغراض حزبية قطاعية أو إيديولوجية ذات الطابع المشروعاتي.

ـ و الأول يرجع إلى الخلط بين مفهوم العمل الحزبي و مفهوم العمل الجمعوي في الأذهان نتيجة لحداثة التجربة المستقلة للقطاع الجمعوي بالرغم من خلفياته التاريخية التأسيسية القديمة نسبيا.

ـ بناء استراتجية العمل الجمعوي و ترقيته على أساس المنافسة على المصادر المالية و التنظيمية على قلتها مما أدى إلى التناحر بدل التنسيق و التعاون.

14 ـ العوامل الفرعية الثلاثة أدت بدورها إلى انعدام المصداقية اتجاه الجمعيات الوطنية ذات التجربة الرائدة، مما جعلها عاجزة عن القيام بمهمة التنسيق بين الجمعيات المحلية العاملة في نفس ميدان نشاطها بل و التنافس المضعف للطاقات بين الجمعيات الوطنية العاملة في نفس القطاع و نموذجها الجمعيات النسوية ذات الطابع الوطني.

15 ـ ضعف عناصر القدرة في عملية التجنيد و توظيف الطاقات و منها تحديدا:

ـ أن جل الجمعيات، ووفق متطلبات الميدان، تعمل بطاقة بشرية لا تتجاوز العدد المطلوب قانونا، و هذا في حالة الجمعيات بنوعيها المحلي والوطني ما عدا الإسلامية منها، سواء كانت جمعيات النوع الاجتماعي أو غيرها.

ـ ضعف شروط العمل الأساسية و منها:

- انعدام المقر.

- الافتقار للوسائل اللوجستيكية الحديثة.

هذان العنصران ترى فيهما الحركة الجمعوية وسيلة السلطة العمومية للسيطرة على القطاع الجمعوي و اخضاعه لتوجهاته، بينما السلطة تعتبرها العمومية دلالة على تواجد الجمعيات ميدانيا و مقياس نشاطها الفعلى.

و عليه نستخلص أن القطاع الجمعوي بالجزائر يمثل طاقة تنظيمية من حيث العدد و الامكانات البشرية قابلة للتطوير و الترشيد للمساهمة في استراتيجيات التنمية المستديمة و برامجها المسطرة للقضاء على ظاهرة الفقر أو تسييره على الأقل إذا توفرت الإرادة السياسية بضرورة هذا القطاع و اعتبار دوره أساسيا لفك المعضلات الاجتماعية.

غير أن ذلك لن يتأتى الاّ إذا وظفت وسائل التقييم الحقيقية لرصد قدرات هذا القطاع المتعددة و إبراز ما هو سلبى و إيجابي فيها بعيدا عن عقلية محاولات الهيمنة و الوصاية الهادفة إلى تدجين هذا القطاع لأغراض سياسية، سواء كان ذلك من طرف مراكز السلطات العمومية و دوائر الحكم أو من طرف الجهات المانحة دوليا، اقليميا و محليا و هذا لا يتأتي على المستوى الوطني على الأقل الا إذا تم تدارك و اخذ بعين الاعتبار القضايا الارتكازية التالية:

أولا: معالجة عدم الرضا بين مكونات القطاع الجمعوي الاوسع و الناتجة عن العزل و الاقصاء المقصود من المشاركة فى مناقشة القانون الجديد الذي سينظم القطاع الجمعوي، وبالتالي عدم الاكتفاء بالاستشارة الانتقائية حول هذا المشروع الذي تخشى بعض الجمعيات أن يكون حاملا لبنود و مواد قانونية تكون معطلة لفعل و قدرات الجمعيات.

هذه الحالة يمكن تجاوزها بتنظيم استشارة موسعة و مفتوحة على الجميع، على المستوى المحلى و الوطنى معا، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة مشاركة جمعيات النوع

الاجتماعي العاملة في حقل التنمية و محاربة الفقر بين النساء و ربات البيوت المعيلات.

ثانيا: تدارك ضعف مخزون المعلومات و المعطيات الصالحة الدقيقة، ذات المصداقية والآنية حول القطاع الجمعوى وعدم اخضاعها للاعتبارات السياسية و ذلك لتمكين ذوي الاهتمام، من اصحاب الميدان في الفعل الجمعوى و اصحاب الاختصاص لرصد قدرات الجمعيات و ابراز ما يمكن أن يعرقل استراتيجية فعلها الجمعوي و تطوير قدراتها المستقبلية على مستوى مكانيزمات التمويل، رسم المشاريع، المراقبة، المتابعة حتى تتمكن من المساهمة في تنفيذ المشاريع .

ثالثا: التطوير الإيجابي في سياسة السلطة اتجاه الجمعيات، و ذلك على مستوى الخبرة و وسائل التوجيه الذي لا يؤدى الى الوصاية. و من المسائل الايجابية تطوير الدليل الذي اصدرته الوزارة المكلفة بالتضامن الوطنى لمعالجة عجز خبرة التأسيس و جعله يتماشى و الواقع الجديد لقطاع الجمعوي و الحاجات المجتمعية.

رابعا: إعادة النظر في أنماط تعامل السلطة العمومية و تحديث خبرة المشرفين على القطاع الجمعوي في الدوائر الوصية و ذلك بالتركيز على :

- تطوير أساليب التواصل و توزيع المعلومات.

- تمكين الجمعيات من الخبرة العارفة بميكانيزمات الأداء الجمعوي و خاصة في المناطق الريفية الأكثر فقرا.

- تطوير و إدخال ميكانزمات جديدة في طرق التعامل مع الجمعيات، مما يمكن من اقامة علاقة مباشرة بين مراكز السلطة العمومية ذات الاهتمام و الجمعيات.

- اعادة رسم دور الجمعيات في اجندة الدوائر الحكومية و بالتالي تغيير المواقف السلبية المتراكمة تاريخيا حول دور الجمعيات.

- العمل على تحقيق التوازن و التمركز الجغرافي للجمعيات و محاولة تشجيع تأسيسه على مستوى المناطق الريفية و اعطاء الأفضلية لجمعيات النوع الاجتماعي و جمعيات الفئات الأكثر ضعفا فيها؛ هذه المناطق الذي تعاني من اشد مظاهر الحاجة إلى الفعل الجمعوي المصوب و خاصة اتجاه المرأة الريفية.

و هذا التوازن يمكن الشروع فيه باعادة احياء الاشكال التنظيمية التقليدية و تمكينها قانونيا من الوصول الى التمويل و دوائر رسم السياسات التنموية مع الأخذ بعين الاعتبار الكامن الثقافي المعرقل.

5 - تطوير القدرات الذاتية للجمعيات و تطويرها.

مهما يكن، و في إطار الخلاصة العامة، القطاع الجمعوي بالجزائر بالرغم من العوائق الموصوفة سلفا استطاع أن ينمى جملة من القدرات و استراتجيات العمل، قادر جزئيا على الاستجابة لرهانات المستقبل على مستوى الآجال، القصيرة، المتوسطة و الطويله، شريطة أن تطور قدراته وفق بعض المعطيات التى نراها ممكنة و هي:

- في حالة الدعوة للمساهمة في البرامج التنموية المصوبة مثل برامج محاربة الفقر، العمل على ترشيد القطاع الجمعوي لقدراته و التخلى عن الفردانية و خاصة بين

الجمعيات النسوية المتصارعة سياسيا حول الحق الواحد و العمل على تطوير ميكانيزمات التعاون بين الجمعيات على المستوى المحلى و الوطني.

هذا يمكن الوصول إليه بتأسيس العمل وفق ميكانيزمات التلاقى في شبكة معينة تتكون من الجمعيات العاملة في حقل من حقول التنمية المستديمة.

- خلق بنك للمعلومات حول قضايا التنمية موجه خصيصا للجمعيات العاملة في ميادينها.

- إعادة النظر في توزيع مصادر التمويل و اخضاعها لاجراءات صارمة وتحديد مقاييس الاستحقاق تحديدا دقيقا و شفافا و بعيدا عن الانتقاء ذو الطبيعة السياسية و الايديولوجية.

- اعادة رسم سياسة اسبقيات التمويل و اعطاء الأولوية للقطاع الجمعوي العامل في حقول التنمية الاجتماعية خاصة.

- تطوير مصادر التمويل المحلى و معالجة القضايا الثقافية المحددة لمصادره ليصبح لجمعيات النوع الاجتماعي حقها المشروع فيه.

- جعل القانون المقبل أكثر واقعية و ليونة في مسألة الحصول على مصادر الدعم الوطنى و الأجنبي و بالتالي اعطاء الفرصة للقطاع الجمعوي لكى يكون اكثر تفتحا على مصادر التمويل الخارجي، بتطوير وسائل الاتصال و الخبرات مع تسهيل قنوات الاتصال مع المانح الخارجي و جعل هذا المانح اكثر اتصالا و انغماسا في عملية تقييم الحاجات و رسم المشاريع الممولة و بالتالي الخروج من دائرة الجمعيات الواسطة التي هي سمة هذا الصنف حاليا.

- تجسيد مطلب الحاجة الى تأسيس مجلس وطنى للجمعيات، و خلق دار للجمعيات لتسهيل التواصل بين الجمعيات مع دوائر المنظمات الدولية العاملة في حقول التنمية.

أخيرا فإن التحدى الذي يواجه القطاع الجمعوي، الذي اصبح مطلبا اجتماعيا لمعالجة خطورة الوضع الاجتماعي و الاقتصادي و الذي اصبحت تعاني من تدعياته جل الشرائح الاجتماعية بالجزائر، يفرض عليه اعادة رسم استراتيجية بناء قدراته للمساهمة في البرامج الدولية و الوطنية. غير أن ذلك يبقى غير ممكن ما لم تأخذ المنظمات الدولية و المصالح الوصية الوطنية ف في التخلي عن الجمعيات الواسطة المبذرة لمصادر التمويل و امكانيات بنوك المعلومات الخاصة بها.

الشيئ الذي يقودنا الى التركيز في الأخير على ضرورة تطوير مخزون بنوك المعلومات المتوفرة لدى الهيئات الدولية و الوطنية حول أمور التنمية و جعلها سهلة الحصول بالنسبة للجمعيات العاملة في حدود القطاعات المحلية و التخلى عن سياسة الجمعيات الوسيط العاملة وفق عقلية الاستحواذ و الانقطاع عن الواقع المستهدف معالجته. و ذلك تنفيذا للتوجيهات الصادرة عن ندوة محاربة الفقر و المتمخضة عن الورشة التاسعة و التي تنص باختصار على التالي:

1 - تحديد مفهوم النوع الاجتماعي و دوره في تحقيق التنمية المستديمة و الدائمة وفق مبدأ الإنصاف، المساواة و السلطة في معاملة المرأة أسوة بالرجل و النظر إليهما مساواة من حيث الوضع للخروج من حالة عدم التوافق عند معالجة ظاهرة الفقر التي سمت المرأة خاصة و ذلك باتخاذ الإجراءات الضرورية للحد من الهوة التي تفصل بين المرأة و الرجل عند معالجة هذه القضية بالذات. و لا يمكن أن يحصل ذلك إلا بإعطاء وسائل

القدرة والسلطة للمرأة لتلبية حاجياتها و ترقية مشاريعها الاجتماعية، و إحدى وسائل هذه السلطة هي ترقية جمعيات النوع الاجتماعي العاملة في هذا المجال.

2 - المساواة عند تحديد المصادر المتوفرة و جعل سبيل التحكم فيها متساوية بين المرأة و الرجل.

3 - مشاركة المرأة في المشاريع المشتركة التي تهدف إلى تحسين وضعية الفقراء والتي تأخذ بعين الاعتبار إمكانية تمدرس الفتاة الفقيرة في المناطق الريفية خاصة.

4 - العمل على الإفلات من الرقم الحصري لعمل المرأة Taux d'occupation و الذي لا يتجاوز نسبة 9,72 % مقارنة مع الرجل (45 %)؛ و عدم المساواة هذه عمقها عدم التوازن الجهوي، وعليه يجب العمل على:

أولا: ضمان حد التساوي في الحصول على تكوين مهني جاد و خاصة بالنسبة للفتاة قليلة التمدرس بفتح فرص للتكوين في مناطق الاقامة وتفعيل دور جمعيات النوع الاجتماعي في هذا المجال.

ثانيا: لتركيز على التكوين المؤدي الى تحسين قدرات تسيير المشاريع بالنسبة للمرأة المؤهلة للمقاولة، سواء كان ذلك على مستوى مناطق الإنتاج الفلاحي أو مناطق الإنتاج الصناعي مع تأطيرها جمعويا.

ثالثا: تشجيع جمعيات الدفاع عن حق المرأة في الشغل و خاصة في المناطق الريفية مع التركيز على فئة المطلقات، الأرامل المعيلات لأسرهن.

رابعا: تقوية إمكانية المرأة في الصعود و احتلال مراكز القرار بشكل يوسع من امكانيات تمرير مشاريعهن الانمائية.

خامسا: خلق ميكانيزمات جديدة منتجة من طرف النساء العاملات في القطاع غير الرسمي و تنظيمهن جمعويا لتمكنيهن من الحصول على العائد منه.

سادسا: و أخيرا، العمل في إطار منظم و مؤطر على تطوير الدراسات الإحصائية الهادفة لفهم أكثر لمنصب عمل المرأة لإخراجه من حالة الذل و إدخاله في إطار المجهود العام لمحاربة الفقر.

Référence bibliographique

Contribution de la société civile à la construction d'un développement durable.

«Croissance, Emploi et Réduction de la Pauvreté». In *Rapport n° 16618 – AL. Rapport principal. Tome I. 30 octobre 1997.* (document de la banque mondial).

Groupes secteur sociaux. Bureau Régional / Moyen – orient et Afrique du Nord.

Le mouvement associatif et l'environnement.

Benguerna. M. 2000. «pauvreté dans la région arabe». *pour une initiative maghrébine d'analyse, d'évaluation et de soutien aux ong* . projet régional.

Projet de lancement d'une stratégie nationale de lutte contre la pauvreté et l'exclusion.

Programme des nations unies pour le développement (p.n.u.d)– alger.

Rapport préliminaire. *Rapport n° 16618 – al, Annexes* (document de la banque mondiale).

Kerked F. «*la relation de partenariat entre le mouvement associatif et les pouvoirs publics*». ministère du Travail de la Protection Sociale et de la Formation Professionnelle.

Séminaire d'information et de formation du mouvement associatif sur le développement solidaire. (alger le 26 – 27 octobre 1997). Ministère de la solidarité et de la famille

Stratégie National et Plan d'Action Pour la Réduction De la Pauvreté 2001 – 2005 (synthèse – décembre 1999). ministère chargé de la solidarité nationale.

Association de réflexion d'échanges et d'action pour l'environnement et le développement. (Zeralda – Alger du 29 novembre au 4 décembre 1997). Rencontre organisé par le chantier géoculturel et le chantier jeune de l'alliance pour un monde responsable et solidaire.

Textes législatifs et réglementaires :

Décret n° 72.178 du 27 juillet 1972 fixant les modalités d'application de l'ordonnance n° 71/79.

Décret n° 88/16 de février 1988 fixant les modalités d'application de **la loi n° 87/15 du 2 juillet 19**87 relative aux associations

Loi n° 78/15 du 21 juillet 1978 relative aux associations.

Ordonnance n° 71/79 du 3 décembre 1971 relative aux associations.

الهوامش

* أستاذ مكلّف بالدروس بقسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الجزائر، أستاذ مشارك مكلّف بالبحث في مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية.

[1] Document de la Banque Mondiale, *Croissance, emploi et réduction de la pauvreté*. 30 octobre1997 p 3.

[2] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1998

[3] نفس المصدر.

[4] أنظر تقريرالندوة الوطنية الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر، المشروع التمهيدي ص14 أوت 200

[5] الخبر 3 مارس 2002 العدد 3411

[6] الخبر 27 مارس 2002 العدد 3432

[7] الخبر 6 نوفمبر 2001

[8] IGT 1998

[9] تقرير المفتشية العامة للعمل مارس 2002

[10] هما دائرتا قوراية و شرشال

[11] الخبر 3 مارس 2002

* مفهوم إجرائي نقصد به الأماكن ذات التواجد السكاني المكّثف و المحددة تحديدا جغرافيا و تُنعت عاميا بالأحياء الفقيرة و المتواجدة عادة حول أطراف أماكن العمران أو في المناطق الريفية المعزولة.

[12] الديوان الوطني للإحصاء